الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى– جيجل–

كلية الآداب واللغات — قسم اللغة والأدب العربي

الرقم التسلسلي:.....

مذكرة بعنـــوان :

التأويل النحوي عند أبي البركات الأنباري

من خلال كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف "

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي

تخصص : علوم اللسان

إعداد الطالب:

- حدادي موسى

إشـــراف الدكتـــور:

بوكعباش عبد الحميد

لجنة المناقشة

أ. شويط عبد العزيز	جامعة جيجل	رئيسا
أ. بو كعباش عبد الحميد	جامعة جيجل	مقررا ومناقشا
أ.	جامعة جيجل	عضوا

السنة الجامعية :2017/2016

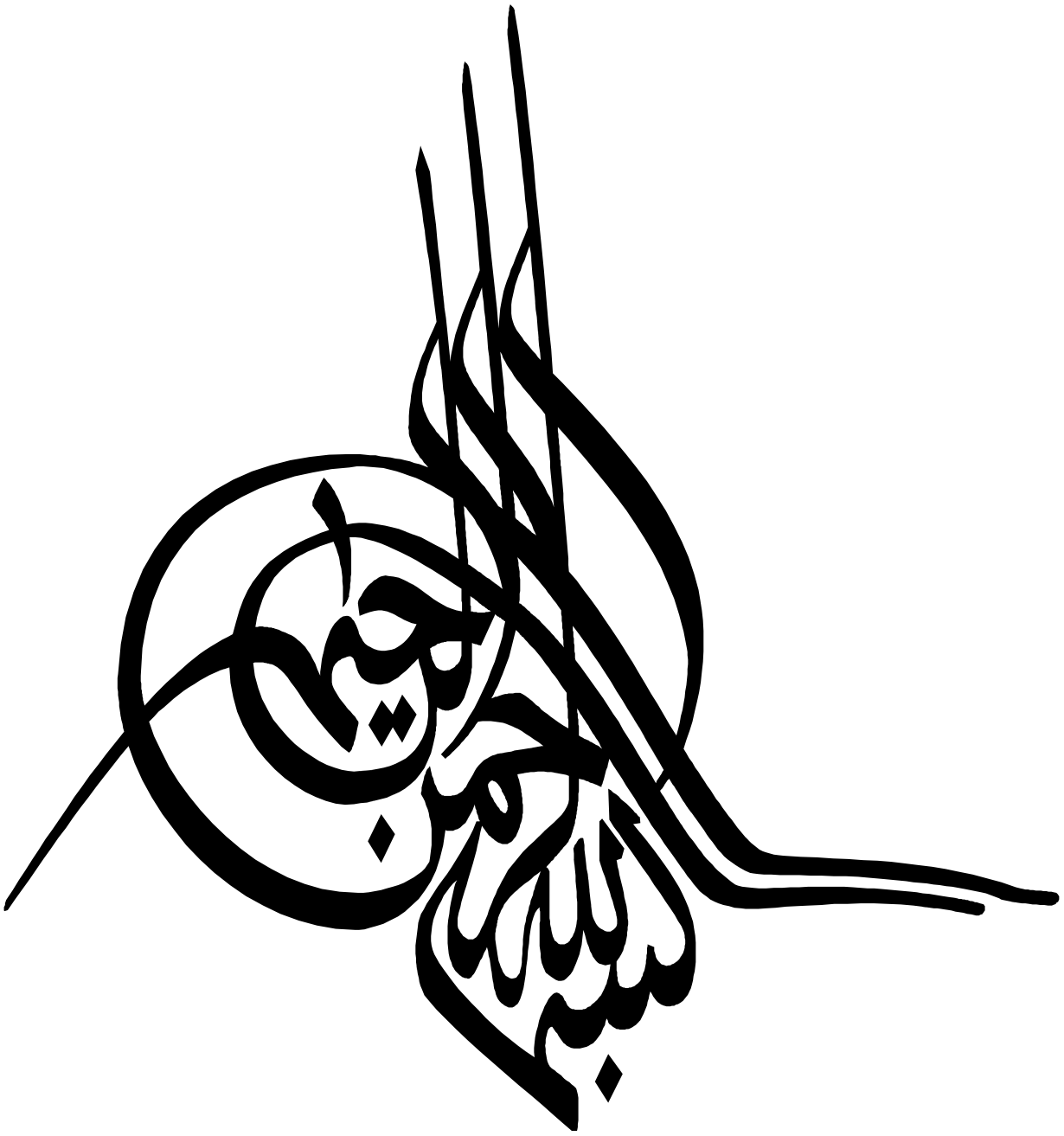
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي تواضع لعظمته كل شيء، والحمد لله الذي يستلزم لقدرته كل شيء، والحمد لله الذي ذل لعزته كل شيء، والحمد لله الذي خضع لملكه كل شيء.

نحمد الله العلي القدير على توفيقه لنا لإتمام هذا العمل، نحمدك يا رب حمدا يليق بمقامك وجلالك العظيم.

وبعد:

نتقدّم بالشكر الجزيل للأستاذ الفاضل "**بو كعباش عبد الحميد** " الذي لم يبخل علينا بالنصائح والإرشادات،

كما نتوجه بالشر الجزيل للأستاذين الفاضلين " **مومني بوزيد**"و"**شويط عبد العزيز**"

أيضا ومن واجب الإعتراف بالفضل أن نشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبول مناقشة المذكرة

وإلى كل من كانت له يد في إنجاز هذا العمل من بعيد أو من قريب.

موسى

المقدمـة

المقدمة:

لقد كان علماء العربية القدامى حريصين كل الحرص على حفظ لغتهم المقدسة مما قد يشوبها من التحريف واللّحن الذي بدأ خطره يستشري جراء الفتوحات الإسلامية، وهو الأمر الذي دفعهم إلى وضع أسس وقوانين تمكنهم من التمييز بين الكلام الفصيح وغير الفصيح، فأدى ذلك إلى وضع اللّبنة الأولى لعلم النّحو العربي.

وأخد العلماء يصوغون قواعد هذا العلم، من خلال استقراء الكلام الفصيح وبناء الأحكام على الشائع منه فتشكّلت لديهم فيما بعد قواعد نحوية، سرّ بها طلاب النّحو العربي من عرب وعجم، غير أنّ هناك عددًا من النّصوص خالف هذه القواعد، ممّا اضطرّ النحويين إلى البحث عن وسيلة تسوغها لتتّفق وإيّاها.

ومن فكرة الإتفاق بين النصوص الفصيحة والقواعد النّحوية تشكّلت البدايات الأولى للتّأويل النّحوي الذي شكّل ظاهرة جديدة في تراث النّحو العربي، فقد توجد صيغ ينبغي بمقتضى تلك القواعد الشاملة أن تعمل، ومع ذلك ليس ثمة معمول لها، وقد توجد صيغ تتغير حركتها دون أن يكون وراءها عامل أحدث هذا التغيّر، مما دفع النحّاة إلى اصطناع التأويل سبيلا إلى التقنين.

وظاهرة التأويل النّحوي لم تكن محلّ إجماع بين النحاة في طريقة تناولها للنصوص وفي طبيعة النّصوص التي تناولها، فقد اضطرب العديد من النحّاة في توجيه عددا من النصوص المخالفة لقواعدهم حتى أصبحت ميدانا يتبارون فيه بتقديراتهم وتأويلاتهم، وقد أدى الخلاف بين نحّاة البصرة والكوفة إلى انتشار التأويل واتساع رقعته وهذا مانراه في كتب الخلاف النّحوي ككتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف" لأبي البركات الأنباري، حيث عرض فيه صاحبه تأويلات الفريقين وتوجيهاتهم، ولم يقف موقف الناقد وإنّما كانت له توجيهاته وتأويلاته الخاصة، ومن هنا انبثقت فكرة دراسة التأويل النّحوي عند أبي البركات الأنباري في كتاب "الإنصاف".

ولأهمية الموضوع جاءت هذه الدراسة مستندة إلى جملة من المسوغات أهمها:

– الدّور الكبير الذي لعبه التأويل النّحوي في توجيه الخلاف بين البصريين والكوفيين في كتاب الإنصاف، إذ أنّ جلّ المسائل الخلافية فيه كان سببها تعارض النصوص التي أوردها الكوفيين مع قواعد البصريين، فكانت

مرتعا خصبا للتأويلات والتوجيهات، ومع هذا فإنّي لم أجد – حسب اطلاعي المتواضع- من اهتم بدراسة التأويل النّحوي عند الأنباري.

- للتأويل النّحوي دور كبير في فهم اللّغة، باعتباره ظاهرة تبحث في كوامن اللّغة من أجل معرفة واستخراج القوانين الخفيّة التي تحكمها ومعرفة السرّ الخفيّ في انحراف الكلام من صيغه المعهودة إلى صيغ أخرى، ومحاولة الإجابة عن السؤال: لماذا قِيل هكذا؟ ولم يُقل هكذا؟.

وتكمن أهمية البحث في محاولته الكشف عن منهج الأنباري في توجيه الخلاف بين النصوص والقواعد ومعرفة الخطوات والأسس التي يتبعها لتحقيق الاتساق بينهما، وذلك بتتبّع واستقراء تلك النصوص التي كانت مجالا للتأويل، وتتبّع أسباب وطرق تأويلها للخروج بنتائج من شأنها أن تكشف الستار عن ظاهرة التأويل في النّحو، وعند الأنباري خاصة، وأن تعطي صورة واضحة لمنهج تأويلي بين المعالم يساعد على فهم اللغة وما يحكمها من قوانين.

وقد تظافرت جملة من الأسباب على طرق هذا الموضوع، أبرزها:

- الرغبة في ولوج عالم النصّ اللغوي الفسيح، من باب النّحو باعتباره المدخل الأرحب، والسّند الأقوى لطالب النصّ اللغوي قراءة وتأويلا.

- الرّغبة في فهم موضوع التأويل النّحوي، لكونه من المواضيع التي طالما شدّتني إليها وشغلت فكري في مجالي الدراسي.

- وتوجهت دراستي إلى الأنباري في كتاب "الإنصاف" لسببين: الأول لما يحتويه الكتاب من زبدة تأويلات البصريين والكوفيين، والثاني للتأويلات التي اختصّ بها الأنباري، والتي تنمّ عن مدى تعمّقه في أغوار اللغة العربية وكذلك لكونه المثال الأوضح في تجسيد هذه الظاهرةالنحوية.

وسعيا منّا إلى تحقيق أهداف هذه الدراسة فقد حاولنا الإجابة عن التساؤلات والإشكاليات التالية:

كيف تعامل الأنباري مع النصوص المخالفة لأقيسة النحاة وقواعدهم؟

وماهي الأسباب والدوافع التي كانت وراء تأويله لكثير من النّصوص؟

وماهي أساليبه في ذلك؟ ثم هل لهذا التأويل أدلّة تسوغه؟ وهل للأنباري منهج خاص في تأويل النصوص يتّكئ على أسس ثابتة تكون بمثابة قواعد تأويلية يمكن الإهتداء بها في عملية القراءة والتأويل؟

وقد اقتضت صورة البحث أن يقسَّم على تمهيد وفصلين وخاتمة، تناولت في التمهيد مباحث نظرية عن التأويل النّحوي، أما الفصل الأول فقد قُسّم إلى مبحثين: المبحث الأول خصّص لدراسة نطاق التأويل عند الأنباري من خلال كتابه الإنصاف، والثاني لدراسة أسباب التأويل عنده، وأمّا الفصل الثاني فقد إحتوى مبحثين: درست في الأول أساليب التأويل النحوي عند الأنباري، وخصصت المبحث الثاني لأدلة التأويل عنده.

وقد أُعتمدت في هذا البحث على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لملاءمتهما طبيعة الدراسة، حيث استعملا في تتبّع الظاهرة ووصفها ومحاولة استخراج أسبابها وشروطها وأساليبها من خلال استقراء الأمثلة في الجانب التطبيقي.

ومن أهم المصادر والمراجع المعتمدة في البحث بعد كتب الأنباري التي يتقدمها كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، نذكر منها: كتاب "التأويل النحوي في القرآن" لعبد الفتاح الحموز، وكتاب "أصول التفكير النحوي" لعلي أبو المكارم، وكتاب "الإقتراح في علم أصول النحو" للسيوطي بالإضافة إلى كتب أخرى لا تقل أهمية.

ولعلّ أهم الصعوبات التي واجهت البحث: قلّة المراجع في موضوع التأويل النحوي، حيث لم تكن هناك مؤلفات خاصة في التأويل النحوي، بل كان يُطرق كموضوع جانبي في ثنايا الكتب، وهو الأمر الذي أدى إلى عدم استيفاء الظاهرة بالدراسة، فكان هناك اختلاف كبير في تقسيمات الظاهرة.

وفي الختام فإنّي أحمد الله حمد الشاكرين على ما أنعم عليّ ويسّر، ثم شكري وتقديري موصول إلى كل من مدّ يد العون لي بإسداء نصيحة أو إرشاد، فجزى الله عنّي الجميع خير الجزاء.

هذا، فإن كنت أصبت فبتوفيق من الله وحده، وإن أخطأت فالعصمة لله وحده، فأسأله سبحانه التوفيق والسداد في القول والعمل، وما توفيقي إلاّ بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

تمهيد

مباحث نظرية حول

التأويل النحوي

مفهوم التأويل

1: تعريف التأويل لغة

أ- لفظة التأويل في المعاجم العربية:

إن لكلمة التأويل في المعاجم العربية معان عدة، منها ما له علاقة بالمعنى الاصطلاحي الذي يستقصيه البحث، ومنها ما لا صلة له به، وسيقتصر البحث على ذكر ما له صلة بالمعنى الاصطلاحي موافقة للمقام واجتنابا للاستطراد وهي كالآتي:

جاء في معجم العين للخليل: " والتَّأَوُّل والتَّأويل: تفسير الكلام الذي تختلف معانيه، ولا يصح إلا ببيان غير لفظه"[1].

وفي تهذيب اللغة : عن ابن الأعرابي:" الأول: الرجوع... الأصمعي: آل القطران يؤول أَوْلاً: إذا خثر... وآل ماله يؤوله إيّالةً: إذا أصلحه وساسه".[2]

ويقال: " طبخت النبيذ حتى آل إلى الثلث أو الربع: أي : رجع"[3]

ثم يقول صاحب التهذيب:" والذي نعرفه : آل الشراب: إذا خثر وانتهى بلوغه ومنتهاه من الإسكار".[4]

وذكر ابن فارس في المقاييس:" آل يؤول، أي رجع... أوَّل الحكم إلى أهله ، أي أرجعه ورده إليهم"[5]، وينقل عن ابن أبي حاتم:" آل جسم الإنسان إذا نحف"، ويعلق عليه بقوله :" وهومن الباب؛ لأنه يحور ويحرى ؛ أي يرجع إلى تلك الحال، والإيّالة: السياسة ، من هذا الباب؛ لأن مرجع الرعية إلى راعيها.[6]

---

1 – الخليل،معجم العين، دار إحياء التراث العربي،(مادة أ و ل)، بيروت، لبنان، 2005 م، ط 2، ص 48.

2 – الأزهري، تهذيب اللغة، دار الكتب العلمية،بيروت، لبنان، 2004 م، ط 1، ج 11، ص 357

3 – المرجع نفسه، ج نفسه، ص 358.

4 – المرجع نفسه، ج نفسه، ص 360.

5 – ابن فارس، مقاييس اللغة، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1979 م، ج 1، ص 59.

6 – المرجع نفسه، ج نفسه، ص 160.

إلى أن يقول:" ومن هذا الباب تأويل الكلام، وهو عاقبته وما يؤول إليه[1]

وفي اللسان:" الأَوْل: الرجوع، آل الشيء يؤول أَوْلا ومآلا: رجع، وأوّل إليه الشيء : رجَعَه... وأوّل الكلام وتأوله: دبّره وقدّره، وأوله ، وتأوله: فسره"[2]. وينقل عن صاحب التهذيب قوله: "وأما التأويل : فهو تفعيل من أوّل يؤوِّل تأويلا ، وثلاثيه :آل يؤول، أي رجع وعاد"[3]. وعن ثعلب:" التأويل والمعنى والتفسير واحد"[4]

وجاء في القاموس المحيط: " آل إليه أولا وإيالا: رجع، وعنه: ارتدَّ والدهن وغيره، أولا وإيّالا: خثر... وأوله إليه: رجعه.... وأول الكلام تأويلا، وتأوله: دبّره وقدّره وفسره"[5]

ونقل الزبيدي في معجمه تاج العروس عن الليث:"وأول الكلام تأويلا، وتأوله: دبّره وقدّره وفسره"[6]. قال الأعشى:

على أنها كانت تَأَوّلُ حُبَّها تَأَوُّل رِبْعي السِّقاب فأصحبا

قال أبو عبيدة : أي تفسير حبها ؛ أنه كان صغيرا في قلبه، فلم يزل ينبت حتى صار كبيرا."[7]

"وفي العباب: التأويل تفسير ما يؤول إليه الشيء... وقال الراغب (الأصبهاني): التأويل: رد الشيء إلى الغاية المرادة منه، قولا كان أو فعلا"[8].

ب– لفظة التأويل في القرآن الكريم:

وردت كلمة التأويل في عدة مواضع من كتاب الله بدلالات متنوعة منها:

- **العاقبة والجزاء:** جاء عند القرطبي في تفسير قوله تعالى: ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ تَأْوِيلَهُ﴾(الأعراف: ٥٣)، "وقال مجاهد : تأويله: جزاؤه :أي جزاء تكذيبهم بالكتاب. قال قتادة: تأويله: عاقبته. والمعنى متقارب"[9].

---

1 – المرجع السابق، ج 1، ص 162.

2 – ابن منظور، لسان العرب، ، (مادة أ و ل)، دار صادر للطباعة والنشر، لبنان، ط1،(د. ت).

3 – المرجع نفسه، ج نفسه، ص 33

4 – المرجع نفسه، ج نفسه، ص 33

5 – الفيروز أبادي، القاموس المحيط، دار الفكر، بيروت ، لبنان، 1983م ، ط ، ج 3، ص 131.

6 – الزبيدي، تاج العروس، دار الكتب العلمية،بيروت لبنان، 2007 م ، ط 1، ج 28، ص 18.

7 – المرجع نفسه، ج نفسه، ص 18.

8 – المرجع نفسه، ج نفسه، ص 18.

9 – القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 2005 م ، ط 1، مج 4، ص 142.

- **الحقيقة التي يؤول إليها الأمر**: جاء في أضواء البيان للشنقيطي في تفسير قوله تعالى:﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ﴾(آل عمران: ٧) .أن المراد بالتأويل هنا يحتمل أن يكون بمعنى التفسير وإدراك المعنى، ويحتمل أن يراد به حقيقة أمره التي يؤول إليها، حيث يقول:" فاعلم أن الغالب في القرآن إطلاق التأويل على حقيقة الأمر التي يؤول إليها، كقوله: ﴿ هَـذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ﴾(يوسف: ١٠٠)وقوله:﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ﴾(الأعراف: ٥٣). إلى غير ذلك من الآيات. قال ابن جرير الطبري: وأصل التأويل من آل الشيء إلى كذا إذا صار إليه ورجع، يؤول أولا ، وأوّلته أنا: صيرته إليه"[1]

- **التفسير والبيان**: يقول الشنقيطي:" اعلم أن التأويل يطلق ثلاث إطلاقات؛ الأول: هو ما ذكرناه من أنه الحقيقة التي يؤول إليها الأمر، وهذا هو معناه في القرآن. الثاني: يراد به التفسير والبيان، ومنه في هذا المعنى قوله ﷺ في ابن عباس:" اللهم فقّهه في الدين وعلمه التأويل". وقول ابن جرير وغيره من العلماء: القول في تأويل قوله تعالى: كذا وكذا أي: تفسيره وبيانه"[2]

ويؤكد هذين المعنيين الأخيرين ابن كثير في تفسير القرآن العظيم عند كلامه على الخلاف في الوقف في قوله تعالى﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾(آل عمران: ٧) : أيكون على لفظ الجلالة ، أم على قوله﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾؟. فيقول:" ومن العلماء من فصل في هذا المقام، فقال التأويل يطلق ويراد به في القرآن معنيان:

أحدهما: التأويل بمعنى حقيقة الشيء، وما يؤول أمره إليه ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَالَ يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَىَ﴾(يوسف: ١٠٠) وقوله: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ ۚ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ﴾(الأعراف: ٥٣) : أي حقيقة ما أخبروا به من أمر المعاد، فإن أُريدَ بالتأويل هذا، فالوقف على الجلالة؛ لأن حقائق الأمور وكنهها لا يعلمه على الجلية إلا الله عز وجل...

وأما إن أريد بالتأويل المعنى الآخر وهو: التفسير والبيان والتعبير عن الشيء، كقوله تعال: ﴿نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِۦٓ﴾(يوسف: ٣٦) . أي بتفسيره، فإن أريد به هذا المعنى فالوقف على ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ ؛ لأنهم يعلمون ويفهمون ما خوطبوا به بهذا الاعتبار"[3].

إذن فكلمة التأويل حسب ما جاءت في المعاجم والتفاسير لها دلالات ومعان متعددة منها الرجوع والعاقبة والجزاء، وحقيقة الأمر ومآله، ومنها التفسير والبيان، والتدبير والتقدير.... والذي يُلحظ : أن هذه

1 – الشنقيطي، محمد الأمين، أضواء البيان، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، 2013 م، ط 1، ج 1، ص 221.

2 – المرجع نفسه، ج نفسه، ص 222.

3 – ابن كثير، تفسير القرآن العظيم تح: أحمد إبراهيم زهوة، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2004 م ، ط 1، ص 349.

الاستعمالات المتعددة لهذه المفردة تعود إلى أصل واحد وهو معنى " الأَوْل"، أي : آخر الأمر وعاقبته، ومرجعه، وحقيقته التي يصير إليها، وغايته التي ينتهي إليها.

وعلى هذا فتأويل الكلام: هو تدبره وتقديره وتفسيره وإظهار معناه والرجوع به إلى مراد قائله، وردّه إلى المعنى الذي أراده المتكلم به، والتأويل يكون في الكلام الذي يحتمل معان خفية قد تكون هي المرادة دون المعنى الظاهر؛ لأن "التدبير والتقدير في حاجة إلى النظر والفكر، وكلها مما يحتاجه الجانب الخفي من الأمر لا ظاهره"[1]

2: تعريف التأويل اصطلاحا:

ويقصد بالتعريف الاصطلاحي :أي تعريفه حسب ما اصطلح عليه في الفنون والعلوم التي استعمل فيها، فتعريف مصطلح التأويل عند الأصوليين ، هو غيره عند المفسرين، وتعريفه عند النحاة يختلف عما هو عليه عند الأصوليين والمفسرين.

أ–التأويل في اصطلاح الفقهاء والأصوليين:

عرفه ابن الجوزي (ت 597 هـ) بأنه :" نقل الكلام عن موضعه إلى ما يُحتاج في إثباته إلى دليل لولاه ما ترك ظاهر اللفظ"[2].

وقال الآمدي (ت 631 هـ) هو: " حمل اللفظ على غير مدلوله الظاهر منه، مع احتماله له، بدليل يعضده"[3].

وفي جمع الجوامع:" هو حمل الظاهر على المحتمل المرجوح، فإن حُمل لدليل فصحيحٌ، أو لما يُظن دليلا ففاسد، أو لا لشيء، فلعب لا تأويل"[4].

1 – محمد عيد، أصول النحو العربي، عالم الكتب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1989 م، ط 4، ص 155.

2 – تاج العروس، ج 28، ص 18

3 – الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، تح: إبراهيم العجوز، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1958، د ط، ج 3، ص 50، نقلا عن أكرم الحميداوي، التأويل النحوي عند الفخر الرازي (رسالة ماجيستير مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة الكوفة 2008، ص 15.

4 – تاج العروس، ج 28، ص 18

ب–التأويل في اصطلاح المفسرين:

ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في " صريح المعقول لصحيح المنقول" تعريف التأويل في اصطلاح المفسرين المتقدمين من الصحابة والتابعين كمجاهد، وعكرمة وغيرهم، وفي اصطلاح المتأخرين: فعند المتقدمين هو" تفسير الكلام وبيان معناه وإن كان موافقا له" وعند المتأخرين هو:" صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن بذلك"[1].

ويعرفه الجرجاني بقوله: "التأويل في الأصل : الترجيع، وفي الشرع : صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله، إذا كان المحتمَل الذي يراه موافقا بالكتاب والسنة، مثل قوله تعالى:﴿يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَيُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتَ مِنَ ٱلۡحَيِّ﴾(الروم: ١٩) ، إن أراد إخراج الطير من البيضة كان تفسيرا، وإن أراد إخراج المؤمن من الكافر، أو العالم من الجاهل كان تأويلا"[2].

فالتأويل إذن عند الأصوليين والمفسرين هو توجيه لفظ له معان ودلالات مختلفة إلى واحد من تلك المعاني، لوجود قرائن تدل على أن المراد من اللفظ هو ذلك المعنى.

ج–التأويل في اصطلاح النحاة (التأويل النحوي):

يذكر لنا د.الحموز أن مصطلح التأويل أخذه النحاة من المفسرين وكتبهم، يقول:" ولم أقِف على نص في مضان النحو المختلفة أو إعراب القرآن يبين كيفية تسرب هذه اللفظة إلى مؤلفات النحو، وإنني لأذهب في هذه المسألة إلى أن الكلمة انتقلت من المفسرين وكتبهم إلى النحويين وكتبهم، ولعل ما يعزز ذلك : أن كثيرا من شواهد النحو مصدرها القرآن الكريم وقراءاته"[3].

ويرى محمد عيد أن التأويل قد وُجد في النحو نتيجة عاملين، أحدهما حدد وِجهته، والآخر سار فيه وأوغل: أما الأول فهو أصول النحو، وأما الثاني فهو الجهد الذهني العميق، ويقول بأن :"السبب في وجود التأويل في النحو، نظريات أصول النحو، مثل العامل والمعمول والعلة والمعلول والقياس، وقد نمّاه النظر العقلي وأبدع فيه حتى وصل به إلى درجة التعمية والإلغاز"[4].

---

1 – عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، (رسالة دكتوراه، أجيزت من كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 1980–1981 م)، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 1984 م، ط 1، ج 1، ص 10.

2 – الجرجاني، التعريفات، دار الطلائع ، القاهرة، مصر، 2014 م، د ط، ص 57.

3 – عبد الفتاح الحموز، مرجع سابق، ج 1، ص 13

4 – محمد عيد، مرجع سابق، ص 161

وتذكر الكتب التي تعرضت للتأويل النحوي بالدراسة، أنه بالرغم من ممارسة النحاة للتأويل النحوي على مجال واسع في الواقع إلا أنهم لم يضعوا حدا يبين معنى التأويل نحويا، ولا تزيد الكتب التي جمعت في ثناياها أصول النحو وأدلته على بعض الإشارات الغامضة[1] ومن ذلك ما جاء في كتاب الاقتراح للسيوطي:" قال أبو حيان في شرح التسهيل: التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادّة على شيء، ثم جاء شيء يخالف الجادّة فيُتأول؛ أما إذا كان لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلا بها فلا تأويل"[2].

ويقصد بالجادة قواعد النحو ، فما خالف تلك القواعد من كلام فيجب أن يُتَأول حتى يعود إليها، إلا أن يكون لغة قوم من العرب الفصحاء، فلا تؤَّول.[3]

ويعرفه د. محمد عيد بقوله:" هو صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية تحتاج لتقدير وتدبر، وأن النحاة قد أوّلوا الكلام وصرفوه عن ظاهره لكي يوافق قوانين النحو وأحكامه"[4].

ويذكر د. جلال شمس الدين " أن أكثر الباحثين* ، يرون أن النحاة اعتقدوا أن الكلام العربي لا بد أن يأتي على هيئة نموذج معروف، وطبقا لقواعد محددة لا شذوذ فيها ولا تناقض، وباختصار طبقا لتصور نظري معين"[5].

لكن قد يأتي الكلام مخالفا للقواعد والأصول التي وضعها النحاة وارتضوها للكلام، حيث يأتي على غير النموذج المعروف لديهم، كأن يأتي عامل وليس له معمول، أو العكس،أو يأتي مثلا اسم منصوب بلا ناصب، أو يكون منصوبا وحقه الرفع، أو يأتي المبتدأ في غير موضعه من الخبر.... وهكذا. فعندئذ يصبح هذا الكلام في حاجة ماسة إلى البحث عن العلل التي جاءت به على هذه الصورة، وعن سبب وروده على هذه الهيئة المخالفة ، ولم يأت على هيئة النموذج المعهود من الكلام المطّرد.

---

1 – ينظر المرجع نفسه، ج نفسه، ص 15 / محمد العيد ، أصول النحو العربي، ص 157

2 – السيوطي، جلال الدين، الاقتراح في علم أصول النحو، تح: أحمد سليم الحمصي، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، لبنان، 2016م، ط 2، ص 61.

3 – ينظر محمد عيد ، أصول النحو ، ص 157.

4 – محمد عيد، المرجع السابق، ص 157.

* – ويذكر منهم:

– إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو.

– د. عبد المجيد عابدين في كتابه المدخل إلى دراسة النحو العربي.

– د. عبد الرحمن أيوب في كتابه دراسات نقدية.

– د. تمام حسان في كتابه الأصول.

– د. أحمد مختار عمر في كتابه البحث اللغوي عند العرب

– د. حلمي خليل – العربية وعلم اللغة البنيوي.

5 – جلال شمس الدين، التعليل اللغوي عند الكوفيين، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1994 م، د ط ، ص 142.

ومن ثم يلجأ النحاة إلى تأويله؛ وذلك برده إلى صور افتراضية مقبولة لديهم تكون على هيئة النموذج المعروف، حيث يمكن إدخالها في قالب القاعدة، وذلك باستخدام أساليب تأويلية مختلفة، يقدرونها حسب الحاجة، ففي صيغة ما: يقدرون أن فيها حذفا، وفي أخرى زيادة، وفي أخرى تقديما وتأخيرا.... وغيرها من التأويلات، فيزيدون في الكلام وينقصون ، ويقدمون ويؤخرون، حتى يتأتّى لهم مطلبهم[1].

فالتأويل النحوي إذن هو تلك الأساليب التي اعتمد عليها النحاة في توجيه النصوص والظواهر اللغوية المخالفة للقوانين اللغوية التي وضعوها، لكي تَصُب في قوالب تلك القوانين والقواعد، ولا تشد عنها ، وذلك من أجل إضفاء صفة الاتساق بين القواعد والنصوص.

1 – ينظر: المرجع السابق، ص 142.

الفصل الأول:

نطاق وأسباب التأويل عند أبي البركات الأنباري.

المبحث الأول: نطاق التأويل عند الأنباري:

يقصد بنطاق التأويل طبيعة النصوص المؤولة، ويتسنى لنا تحديد نطاق التأويل عند الأنباري من خلال معرفة منهجه في التعامل مع النصوص، حيث اختلف النحاة في التعامل مع تلك النصوص وتباينت آراؤهم في ذلك، كل حسب ما أداه إليه فكره واجتهاده.

وللأنباري في ذلك منهج وسط يتضح من خلال تعريفه للشاهد النحوي، حيث عرّفه بأنه: "الكلام العربي الفصيح، المنقول النقل الصحيح، الخارج عن حَدِّ القلة إلى حدِّ الكثرة"[1]

فهو إذن يشترط لصحة الاحتجاج بالشاهد النحوي ثلاثة شروط وهي: الفصاحة، وصحة النقل، والكثرة. وتفصيلها كما يلي:

المطلب الأول: الفصاحة:

تتمثل النصوص الفصيحة عند الأنباري فيما يلي:

1- القرآن الكريم:

يقول السيوطي:" فكل ما ورد أنه قُرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواترا، أم آحادا، أم شاذا... وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافا بين النحاة"[2].

غير أن الواقع لا يشهد بذلك، فالأنباري لا يحتج بالقراءات الشاذة، وكان يردها إذا خالفت القواعد والأصول النحوية، ومن ذلك رده لقراءة عبدالله بن مسعود في قوله تعالى: ﴿ لا تَعْبُدُوا إِلاَّ اللَّهَ﴾ (البقرة: ٨٣). حيث قُرئت بنصب "تعبدوا"، قال الكوفيون بأنها منصوبة بـ "أن" مقدرة، واستدلوا بها على جواز النصب ب "أن" محذوفة من غير بدل، فردّ على ذلك بقوله: " أما قراءة من قرأ ﴿ لا تَعْبُدُوا إِلاَّ اللَّهَ﴾ (البقرة: ٨٣). فهي قراءة شاذة، وليس لهم فيها حجة"[3]

2- الكلام العربي السليقي الذي لم يشُبْهُ لحن:

حيث حددت هذه السليقة بحدود زمانية ومكانية وجنسية معينة، لا يجوز الأخذ بما كان خارجا عنها من كلام، وهو ما عرف فيما بعد بـ :" نظرية الاحتجاج" التي تشمل العناصر الثلاثة التي حدد فيها الاحتجاج وهي: الزمان والمكان والجنس.

---

1 - الأنباري، لمع الأدلة، ص 81.

2 - السيوطي، الاقتراح، ص 37.

3 - الانصاف ، ص 112.

حيث اقتُصِر أخذ اللغة على قبائل معينة من أهل البادية وهي: قيس، وتميم، و أسد، ثم هذيل، و بعض كنانة و بعض الطائيين، و لم يؤخذ عن غيرهم من القبائل، و بالجملة لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن القبائل المجاورة للأعاجم، فلم يؤخذ عن لخم وجذام لمجاورتهم أهل مصر والقبط، وعن قضاعة ولا غسان ولا إياد لمجاورتهم أهل الشام وأكثرهم نصارى يقرؤون في صلاتهم بغير العربية، كذلك لم يؤخذ عن تَغْلَب ونمر لمجاورتهم الرومان، وغيرهم من القبائل المجاورة للأمم الأخرى[1].

وكذلك لم يحتجوا بكلام المولدين والمحدثين، ولم يأخذوا إلا عن العرب الأقحاح، يقول الأنباري شارحا لكلامه السابق في تعريف الشاهد النحوي:" فخرج عنه إذن ما جاء في كلام غير العرب من المولدين"[2]

أما عصر الاحتجاج المجمع على الاحتجاج به فقد حدد بثلاثة قرون: قرن ونصف قبل الإسلام، وقرن ونصف بعده[3]، يقول الأصمعي في هذا الشأن :" خُتم الشعر بإبراهيم بن هَرْمَة، وهو آخر الحجج"[4]. يعني آخر المحتج بهم، وقد توفي إبراهيم بن هرمة سنة ست وسبعين ومئة هجرية.

أما عن الحديث النبوي الشريف، فأغلب النحاة لا يستشهدون به لاعتقادهم أن الحديث كان يروى بالمعنى، وقد تداوله الأعاجم والمولدون قبل تدوينه، إذن فهو مردود لاحتمال فقدانه شرط الفصاحة، ومن ذلك قول الأنباري:" فأما حديث (**كاد الفقر أن يكون كفرا**) فإن صح فزيادة **'أن'** من كلام الراوي، لا من كلامه عليه السلام؛ لأنه صلوات الله عليه أفصح من نطق بالضاد"[5]. وقد رد الحديث بحجة أنه غير فصيح؛ لأن **'أن'** في اعتقاده لا تأتي مع **'كاد'** إلا في ضرورة الشعر.

المطلب الثاني: صحة النقل

قسم الأنباري النقل إلى قسمين: تواتر وآحاد، "فأما التواتر فلغة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب؛ وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم"[6]، وشرط التواتر عنده:" أن يبلغ عدد النقلة إلى حدٍّ لا يجوز في مثلهم الاتفاق على الكذب"[7]

1 – السيوطي، الاقتراح، ص 46.
2 – الأنباري، لمع الأدلة، ص 81.
3 – محمد خان، أصول النحو العربي، مطبعة جامعة محمد خضير ، بسكرة، الجزائر، 2012 م، ص 17.
4 – السيوطي المرجع السابق، ص 57.
5 – الانصاف ، ج 2، ص 116.
6 – الأنباري، لمع الأدلة، ص 83.
7 – المرجع نفسه، ص 84.

"وأما الآحاد فما تفرد بنقله بعض أهل اللغة، ولم يوجد فيه شرط التواتر، وهو دليل مأخوذ به"[1]، وهو عنده دليل يفيد الظن[2].

وشرط النقل هو: " أن يكون ناقل اللغة عدلا، رجلا كان أو امرأة، حرا كان أو عبدا... فإن كان ناقل اللغة فاسقا لم يقبل نقله، ويقبل نقل العدل الواحد"[3].

وكان يقبل رواية أهل الأهواء والمبتدعة:" إلا أن يكونوا ممن يتدين بالكذب كالخطابية من الرافضة؛ وذلك أن المبتدع إذا لم تكن بدعته حاملة له على الكذب فالظاهر صدقه"[4]. ويبين سبب رد رواية الفاسق وقبول رواية المبتدع الذي لا تحمله بدعته على الكذب؛ بأن الفاسق ارتكب المحظور وهو يعلم تحريمه، فلم يؤمَن أن يكذب مع علمه بتحريمه"[5].

1- الكلام على السند:

يشترط الأنباري في الإسناد أن يكون تاما غير منقطع، وأن يكون جميع رجاله عدول، فلا يقبل مرسلا، ولا ما كان أحد رجاله مجهولا، يقول: " اعلم أن المرسل هو الذي انقطع سنده.... والمجهول هو الذي لم يعرف ناقله... وكل واحد من المرسل والمجهول غير مقبول ، لأن العدالة شرط في قبول النقل، والجهل بالناقل، وانقطاع سند الناقل، يوجبان الجهل بالعدالة، فإن لم يذكر اسمه أو ذكر اسمه ولم يعرف، لم تقبل عدالته؛ فلا يقبل نقله"[6]

2- الاحتجاج بكلام مجهول القائل:

لم يقبل الأنباري الاحتجاج بكلامٍ لم يعرف قائله، وكان يرده ، شعرا كان أو نثرا، مثال ذلك ما جاء في كتابه الانصاف من رده لبعض الشواهد الشعرية التي لم يعرف قائلها، منها البيت الشعري الذي استدل به الكوفيون على جواز إظهار "أن" المصدرية بعد "كي" وهو قول الشاعر:

أَرَدْتَ لِكَيما أن تطير بقربتي فتتركها شنّا ببيداء بلقع[7]

---

1 - المرجع السابق ، ص 84.
2 - ينظر المرجع نفسه، ص 84.
3 - المرجع نفسه ، ص 85.
4 - المرجع نفسه ، ص (86-87).
5 - ينظر المرجع نفسه، ص 88.
6 - المرجع نفسه، ص (90-91).
7 - الإنصاف ، ج 2، ص 126.

حيث رده بقوله:" هذا البيت غير معروف ، ولا يعرف قائله، فلا يكون فيه حجة"،[1]

ومن ذلك قوله في البيت الشعري:

قد صرت البكرة يوما أجمعا

"هذا البيت مجهول لا يعرف قائله، فلا يجوز الاحتجاج به"[2].

وعلة ذلك كما يقول السيوطي هي " خوف أن يكون لمولد أو من لا يوثق بفصاحته، ومن هذا يحتاج إلى معرفة أسماء شعراء العرب وطبقاتهم"[3].

المطلب الثالث: شرط الكثرة.

لعل من أدق كلام النحاة الذي يحدد ويوضح معنى الكثرة والقلة في الشواهد، ما نقله السيوطي في كتابه الاقتراح عن ابن هشام:" اعلم أنهم يستعملون غالبا، وكثيرا، ونادرا ،وقليلا، ومطردا، فالمطرد لا يتخلف، والغالب أكثر الأشاء لكنه يتخلف، والكثير دونه، والقليل دونه، والنادر أقل من القليل، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالب، والخمسةَ عشرَ بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر"[4].

والكثرة تكون شرطا في النصوص المخالفة، للقياس، والمطرد من الكلام فقط، أما ما وافق القياس وكان مسموعا عن العرب احتج به وجُعل أصلا يقاس عليه ولو كان فردا، فهذا كما يقول ابن جنّي:" يقبل ويحتج به، ويقاس عليه إجماعا، كما قيس على قولهم في ' شَنُوءَة' 'شَنَئِيّ'، مع أنه لم يسمع غيره؛ لأنه لم يسمع ما يخالفه، وقد أطبقوا على النطق به"[5].

"فلك أن تقول في ركوبة :'ركبِيّ'، وفي حلوبة :'حلبِيّ'، وفي قتوبة : 'قتبِيّ' قياسا على 'شنئِيّ' وذلك أنهم أجروا'فعولة' مجرى ' فعيلة' لمشابهتها إياها من أوجه... قال أبو الحسن*:فإن قلتَ إنما جاء هذا في حرف واحد – يعني شنوءة– فالجواب : إنه جميع ما جاء"[6]، ويعلق ابن جني في كتابه الخصائص فيقول:" ما ألطف هذا الجواب !

---

1 – المصدر السابق ، ج 2، ص 128.

2 – المرجع نفسه ، ج 2 ، ص 27.

3 – السيوطي، الاقتراح، ص58.

4 – المرجع نفسه، ص 49.

5 – المرجع نفسه، ص 51.

* – هو الأخفش الأوسط.

6– المرجع نفسه، ص 77

ومعناه أن الذي جاء في فعولة هو هذا الحرف، والقياس قابِلُه، ولم يأت فيه شيء ينقضه، فإذا قاس الإنسان على جميع ما جاء ، وكان أيضا صحيحا في القياس مقبولا، فلا لَوْم"[1].

يتضح لنا مما سبق أن الأنباري يقسم النصوص التي توفر فيها شرطي الفصاحة وصحة النقل إلى قسمين من حيث موافقتها للقواعد أو مخالفتها لها وهما:

1- نصوص موافقة للقواعد:

وهي الشواهد المحتج بها، و الأصول التي يقاس عليها، ويستدل بها في وضع القواعد، ولا عبرة فيها بالقلة أو الكثرة، ما دام لا يعرف لها مخالف من سماع أو قياس.

2- نصوص مخالفة للقواعد:

وهذه النصوص لها أحوال كثيرة عند الأنباري، وهي التي يفرق فيها بين الكثير والقليل، والقليل جدا والشاذ، والملاحظ أن الأنباري كباقي النحاة لم يحدد للكثرة عددا معينا، ولا للقلة ولا للشذوذ، وإنما مرجع الأمر في ذلك إلى اجتهاد وتقدير النحوي ذاته، ومهما يكن فإن الأنباري قد فرق في هذه النصوص بين الكثير منها القليل والناذر الشاذ، و هي كالآتي:

أ- نصوص قليلة جدا أو شاذة:

و هذه النصوص عند الأنباري يكتفى فيها على السماع ولا يقاس عليها، يقول الأنباري" قولهم جحر ضب خربٍ، محمول على الشذوذ الذي يقتصر فيه على السماع لقلته، ولا يقاس عليه"[2]، وهو مذهب البصريين على خلاف الكوفيين الذين يجعلون كل نص صحيح أصلا قائما بذاته، يقول الأنباري في أحد ردوده على الكوفيين:" ثم لو قدّرنا أن هذه الأبيات التي ذكروها كلها صحيحة عن العرب، وأن الرواية ما ادعوه، لما كان فيها حجة، وذلك لشذوذها وقلتها في بابها؛ إذ لو طردنا القياس في كل ما جاء شاذا مخالفا للأصول والقياس وجعلناه أصلا لكان ذلك يؤدي إلى أن تختلط الأصول بغيرها، وان يجعل ما ليس بأصل أصلا، وذلك يفسد الصناعة بأسرها، وذلك لا يجوز"[3].

ب- نصوص كثيرة:

أما إذا بلغت هذه النصوص حد الكثرة ، وتعذّر ردُّها أو تأويلها، فلا مناص إذ ذاك للأنباري ومن هم على مذهبه إلا أن يقبلوها، ويجعلوها أصلا يقاس عليه، ومثال ذلك في المسألة السبعين من كتاب الانصاف، حيث ذهب الكوفيون إلى جواز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، غير أن البصريين لم يجيزوا ذلك لمخالفته القاعدة، وهي أن الأصل في الأسماء الصرف، ولا يجوز رد الشيء عن الأصل إلى غير أصل، لكن الانباري لم يبع

---

1 - المرجع السابق، 77.

2 - الانصاف، ج 2، ص155.

3 - المرجع نفسه، ج 2، ص 27.

مذهب البصريين وذلك لكثرة الشواهد الصحيحة الفصيحة الواردة في هذا الشأن، يقول:" والذي أذهب إليه في هذه المسألة مذهب الكوفيين، لكثرة النقل الذي خرج عن حكم الشذوذ، لا لقوته في القياس"[1].

ج – نصوص قليلة:

أما إذا كانت هذه النصوص المخالفة للأصول قليلة ، بمعنى أنها في درجة وسط بين النادر الشاذ والكثير، أي أنها تجاوزت حد الشاذ والقليل جدا، فلم تُردّ ولم تصل إلى حد الكثرة فتجعل أصلا.

وهذه النصوص هي بيت القصيد في هذا البحث ، وهي عند الأنباري لا يمكن ردها والاستغناء عنها في الدراسات النحوية، لكونها كلاما عربيا، فصيحا ، ثابتا بالنقل الصحيح، وهي من جهة أخرى لا تقوى أن تكون أصولا تقام عليها القواعد، لقلتا ومخالفتها لقواعد أخرى بنيت على المطّرد من الكلام، فكان سبيلها الأوحد إلى التأويل ، كوسيلة إلى احتوائها من غير أن تكون معارضة للأصول والقواعد.

أما إذا كانت لغة إحدى القبائل الفصيحة فلا تؤوّل بل تُحفظ ولا يقاس عليها، يقول أبو حيان:" التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادّة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادّة فيُتأوّل؛ أما إذا كانت لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلا بها فلا تأويل"[2].

1 – المرجع السابق ، ج 2، ص74.

2 – الاقتراح، ص 61.

المبحث الثاني: أسباب التأويل عند الأنباري

تنحصر أسباب التأويل عند الأنباري في سببين رئيسين: أحدهما معنوي و يقصد به تصحيح المعنى، والثاني تقعيدي و يقصد به حفظ القواعد و إضفاء صفة الاتساق بينها و بين النصوص. و يشير" الحموز " إلى هذين السببين في تعريفه للتأويل بقوله:" و تشيع لفظة التأويل في مؤلفات النحو المختلفة، فهي تدور في فلك حمل النص على غير ظاهره لتصحيح المعنى أو الأصل النحوي"[1]

وقد يكون السبب تقعيدي و معنوي في الوقت نفسه و ذلك عندما تكون صيغة ما مخالفة للقاعدة و المعنى معا و تفصيل ذلك فيما يلي:

المطلب الأول: السبب التقعيدي

لم تختلف نظرة الأنباري إلى النصوص عن نظرة باقي نحاة البصرة حيث تشددوا فيها تشددا جعلهم لا يثبتون في كتبهم النحوية إلاّ ما سمعوه من العرب الفصحاء الذين سلمت سليقتهم من شوائب التحضر والاختلاط وهم سكان نجد والحجاز و تهامة، على عكس نحاة الكوفة الذين توسعوا كثيرا في رواية الأشعار و عبارات اللغة عن جميع العرب بدْوييهم و حضرييهم. [2] و هو الأمر الذي أدى إلى كثرة النصوص و الشواهد في ميدان الدراسة النحوية مما أدى إلى اختلافات و تعارض – في كثير من الأحيان – بين هذه النصوص و الأصول التي وضعها نحاة البصرة الأوائل.

لذا لجأ النحاة وخاصة البصريين منهم إلى تأويل تلك النصوص من أجل جعلها تتساوق مع القاعدة وهدفهم في ذالك حفظ سلامة اللغة و فصاحتها وهذا بإقامة قواعدها على المطرد من الكلام دون ما سواه مما يشك في فصاحته؛ وذلك أن النصوص إذا كانت قليلة وجاءت مخالفة للمطرد من الكلام و القياس الصحيح فإنّها تكون محل شك و ريب، وتساؤلات عن سبب خرقها لسنن اللغة، و إتيانها على هذه الشاكلة المخالفة للنماذج المعروفة للكلام الفصيح، وخاصة أن العربي –كما يقول الأنباري – :" قد يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضرب من الغلط فيعدل عن قياس كلامه، و ينحرف عن سنن أصوله، و ذلك مما لا يجوز القياس عليه."[3]

---

[1] أحمد الحموز، مرجع سابق، ج1، ص17.

[2] ينضر:الخالدي كريم حسين، نظرية المعنى في الدراسة النحوية، دار الصفاء، عمان، 2014م، ط2، ص116.

[3] الانصاف، ج1، ص85.

و عليه فإن تلك النصوص لا يمكن أن تجعل أصولا يقاس عليها وتبنى عليها القواعد لقلتها ولمخالفتها للأصول يقول الأنباري:"إد لو طردنا القياس في كل ما جاء شاذا مخالفا للأصول والقياس وجعلناه أصلا، لكان ذلك يؤذي إلى أن تختلط الأصول بغيرها، وأن يجعل ما ليس بأصل أصلا، وذلك يفسد الصناعة بأسرها وذلك لا يجوز"[1]ومن أمثلة القواعد التي كانت سببا في تأويل النصوص المخالفة لها ما يلي:

قاعدة البدل لا يكون إلا متأخرا عن المبدل منه

المسألة الثانية عشر: القول في ناصب الاسم المشغول عنه.

ذهب الكوفيون في هذه المسألة إلى أن قولهم:"زيدا ضربته"منصوب بالفعل الواقع على "الهاء"، واحتجوا بأن قالوا أن هذا الضمير هو العائد عليه حملا على البدل كقولهم: أكرمت أباك زيدا، وضربتُ أخاك عمرا[2].

وقد اعترض الأنباري على هذا الإعراب، لأن القاعدة عنده تقضي بأن رتبة البدل لا تكون إلا قبل رتبة المبدل منه.

يقول الأنباري:" لا يجوز أن يكون البدل إلا متأخرا عن المبدل منه، وأما ها هنا فقد تقدم زيد على الهاء؛ فلا يجوز أن يكون بدلا منها؛ لأنه لا يجوز أن يتقدم البدل على المبدل منه"[3].

ولما وقع ذلك التعارض بين هذا الإعراب والقاعدة، فإن مثل هذه الصيغة تحتاج إلى تأويل يصبها في إحدى القواعد المطردة ومن هنا كان تأويل هذه الصيغة عند الأنباري والبصريين عامة بتقدير عامل النصب في زيد وهو فعل محذوف دل عليه الفعل الظاهر وتقدير الكلام عندهم: ضربتُ زيدا ضربتُه[4]

---

[1] الإنصاف، ج2، ص27.
[2] المرجع نفسه، ج1،ص85.
[3] المرجع نفسه، ج1، ص85.
[4] المرجع نفسه ، ج1، ص85.

قاعدة اجتماع عاملين على معمول واحد محال(قاعدة مشتركة بين الكوفيين والبصريين) [1].

المسألة الثالثة والعشرون: القول في العطف على موضع"إن" بالرفع قبل مجيء الخبر

فقد ذهب الكوفيون إلى جواز ذلك واستدلوا بقوله تعالى: ﴿**إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى**﴾[المائدة: 69]، ووجه الاستدلال عندهم أنه عطف(الصابئون) على موضع إن قبل مجيء الخبر وهو قوله تعالى: ﴿**من آمن بالله واليوم الآخر**﴾، واستدلوا بقول بعض العرب" إنك وزيد ذاهبان". وهذا يقتضي أن يعمل عاملان في معمول واحد؛ وذلك أنه إذا عطف اسم على موضع إنَّ يصير مرفوعا بالابتداء ويؤدي ذلك إلى أن يعمل في خبر إنَ؛ لأنه يحتاج إلى خبر، وذلك محال عند الأنباري وبقية النحاة من البصريين والكوفيين[2]

ولهذا فقد سعوا إلى تأويل جميع النصوص التي أتت على هذه الشاكلة بأن فيها تقديم وتأخير، والتقدير فيها:"إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر.فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والصابئون والنصارى كذلك"[3].

وأما القول الذي نقلوه عن العرب فهو عند الأنباري محمول على الغلط.

يقول الأنباري:" وأما ما حكوه عن بعض العرب" إنك وزيدٌ ذاهبان" فقد ذكر سيبويه أنه غلط من بعض العرب، وهذا لأن العربي يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضرب من الغلط فيعدل عن قياس كلامه...فإذا كان كذلك فلا يجوز الاحتجاج بما رووه مع قلته في الاستعمال وبعده عن القياس"[4].

قاعدة الفروع تنحط دائما عن درجة الأصول(متفق عليها بين نحاة البصرة والكوفة) [5].

المسألة السابعة والعشرون:القول في جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه.

ذهب الكوفيين إلى أنه يجوز نحو(زيداً عليك، وعمرا عندك، وبكرا دونك...)قياسا لاسم الفعل على الفعل لأنه قام مقامه: فقولك مثلا" عليك زيدا أي: إلزم زيدا" والفعل يجوز تقديم مفعوله عليه، فكذلك ما قام

---

[1] عبد الأمير الورد ، المدارس النحوية بين التصور والتصديق، المكتبة العصرية، بغداد، 1997م، ط1، ص30.

[2] الإنصاف ، ج1، ص168.

[3] المرجع نفسه ، ج1، ص168.

[4] المرجع نفسه ، ج1، ص144-171.

[5] عبد الأمير الورد ، مرجع سابق، ص30.

مقامه.وأما النقل فقد استدلوا بشاهدين اثنين: الأول قوله تعالى: ﴿**كتاب الله عليكم** ﴾[النساء: 24]،وأما الثاني فهو قول الشاعر: يا أيها المائح دلوي دونك...

ومن الغريب هنا أيضا أن هذا الكلام الذي يستدل به الكوفيون يخالف أصلا متفقا عليه بين الكوفيين والبصريين وهو أن الفروع تنحط دائما عن درجة الأصول لهذا السبب قام الأنباري بتأويل تلك الشواهد لأجل الحفاظ على اطراد القاعدة وبعد ذكره للتأويلات يقول:

"وأما قولهم: إنها قامت مقام الفعل فيجوز تقديم معمولها عليها كالفعل ،قلنا: هذا فاسد وذلك لأن الفعل الذي قامت الألفاظ مقامه يستحق في الأصل أن يعمل النصب وهو متصرف في نفسه فتصرَّف عمله، وأما هذه الألفاظ فلا تستحق في الأصل أن تعمل النصب، وإنما أعملت لقيامها مقام الفعل، وهي غير متصرفة في نفسها؛ فينبغي ألا يتصرف عملها؛ فوجب أن لا يجوز تقديم معمولها عليها، والله أعلم" [1].

قاعدة: "من" في المكان نظير "مذ" في الزمان

وتدخل ضمن القاعدة: **الأصل في كل حرف ألا يدل إلا على ما وضع له، لا على معنى حرف آخر (وهي قاعدة بصرية)** [2]

المسألة الرابعة والخمسون: هل تقع من لابتداء الغاية في الزمان؟

ذهب الكوفيون إلى الجواز وحجتهم في ذلك ورودها في كتاب الله وفي الكلام العربي الفصيح، منها قوله تعالى﴿**لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه** ﴾[التوبة: 108]،والشاهد قوله:(من أول يوم)، حيث دخلت على الزمان، ومن الكلام العربي قول زهير بن أبي سلمى:

لمن الديار بقنة الحجر أقوين من حجج ومن دهر

ولما خالفت هذه الشواهد القاعدة فان مصيرها إلى التأويل لا لشيء إلا لأنها خالفت القاعدة،ومن أبرز التأويلات التي وجه بها الأنباري هذه الشواهد، أن قدر فيها مضافا محذوفا تكون"من" في الأصل داخلة عليه فحذف هذا المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه،والتقدير في الآية"من تأسيس أول يوم"، وفي الشاهد الشعري"من مرحجج ومن مر دهر" [3].

---

[1] الإنصاف ، ج1، ص205.

[2] عبد الأمير الورد ، مرجع سابق، ص33.

[3] الإنصاف ، المرجع سابق، ص(318-321)

قاعدة: الحرف الموضوع لمعنى لا يحكم بزيادته(قاعدة بصرية) [1].

المسألة الرابعة والستون: هل يجوز أن تجيء واو العطف زائدة؟

استدل الكوفيين على جواز إتيان واو العطف زائدة بآيات قرآنية كثيرة[2].منها على سبيل المثال قوله تعالى: ﴿**حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها** ﴾[الزمر: 73] فقالوا الواو فيها زائدة لان التقدير فيه فتحت أبابها لأنها جواب قوله تعالى﴿**حتى إذا جاؤوها** ﴾، كما في الآية الأخرى في صفة سوق أهل النار﴿**حتى إذا جاؤوها فتحت أبوابها** ﴾[الزمر: 71]ولا فرق بين الآيتين.

ويرد الأنباري على هذا بقوله"هذه الآية لا حجة لكم فيها؛ لأن الواو في قوله(وفتحت أبوابها)عاطفة وليست زائدة، وأما جواب"إذا"فمحذوف والتقدير فيه:"حتى اذا جاؤوها و فتحت أبوابها فازوا ونعموا"[3].

قاعدة: لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه أو الفعل لا يرفع ما قبله(قاعدة بصرية) [4].

المسألة الخامسة والثمانون: عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد"إن"الشرطية

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المرفوع بعد"إن" الشرطية في قولك: "إن زيدٌ أتاني آته"مرفوع بما عاد عليه من الفعل دون تقدير فعل يسبقه وهذا عند الأنباري والبصريين يخالف القاعدة المشهورة عندهم، وهي أن رتبة الفعل قبل رتبة الفاعل، وتقدير الكلام عندهم: إن أتاني زيد أتاني، و الأنباري لا يجيز تقديم الاسم المرفوع بالفعل عليه" لأنه يؤدي إلى أن يتقدم ما يرتفع بالفعل عليه؛ وذلك لا يجوز "[5].

وهذا الذي ذكر من أمثلة أسباب التأويل التقعيدية عند الأنباري ما هو إلا غيض من فيض مما جاء في كتاب الإنصاف من هذا النوع، ولكن فيما ذكر كفاية، حيث لا يسمح المقام بذكرها كلها و استقصائها جميعا.

---

[1] عبد الأمير الورد ، المرجع سابق، ص32.

[2] الإنصاف، ج2، ص28.

[3] المرجع نفسه، ج2، ص30.

[4] عبد الأمير الورد ، المرجع سابق، ص33.

[5] الإنصاف، ج2، ص157.

المطلب الثاني: السبب المعنوي

يعد المعنى سببا آخر من الأسباب التي دعت الأنباري وباقي النحاة إلى التأويل، ذلك أن كثيرا من النصوص لا يمكن أن تحمل على ظاهرها. لأن ذلك يؤذي إلى التناقض والابتعاد عن الحقيقة العلمية والواقع[1]، يؤكد هذا الدكتور الحموز بقوله:" في التنزيل مواضع لا يصح حمل النص القرآني على ظاهره، لأنه لو حمل عليه لفسد المعنى، وعليه فلا بد من الاغتراف من إنائه"[2].

ويضرب مثلا لذلك بقوله تعالى: ﴿**ثم استوى على العرش يعلم ما يلج في الأرض وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يعرج فيها وهو معكم أين ما كنتم**... ﴾[الحديد: 4]. يذكر القرطبي في تفسيره لهذه الآية أن الله تعالى قد جمع بين(استوى على العرش)وبين(وهو معكم) وهذا يعني أن الأخذ بظاهر الآية تناقض، فدل أنه لا بد من التأويل، والإعراض عن التأويل اعتراف بالتناقض... [3]، يقول الحموز:" والآية محمولة على حذف مضاف أي:وعلمه معكم"[4].

وقد عقد ابن جني في كتابه الخصائص باب سماه" بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى" قال فيه: فان أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه، وان كان تقدير الإعراب مخالفا لتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه وصححت طريق الإعراب حتى لا يشد شيء منها عليك"[5].

وقال في موضع آخر من الخصائص:"وذلك أنك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين، هذا يدعوك إلى أمر وهذا يمنعك منه، فمتى اعتورا كلاما ما أمسكت بعروة المعنى وارتحت لتصحيح الإعراب"[6].

والسبب المعنوي يكون إما لإقامة الكلام وإما لإزالة اللبس وإيضاح المعنى، وفيما يلي بيان ذلك بالأمثلة من الإنصاف:

---

[1] الخالدي كريم حسين، مرجع سابق، ص117.
[2] االحموز، مرجع سابق، ج1، ص23.
[3] ينظر المرجع نفسه، ج1، ص24.
[4] المرجع نفسه ، ج1، ص24.
[5] ابن جني ، الخصائص،ج1، ص384.نقلا عن كريم حسين، مرجع سابق، ص118.
[6] المرجع نفسه،ج1، ص119.

1- أمثلة التأويل لأجل إقامة الكلام:

المسألة الواحدة والستون:هل يجوز إضافة الاسم إلى اسم يوافقه في المعنى

ذهب الكوفيون إلى أن ذلك جائز واحتجوا بآيات قرآنية كثيرة منها قوله تعالى: ﴿**إن هذا لهو حق اليقين** ﴾[الواقعة: 95]، وقالوا: اليقين في المعنى نعت للحق؛ لأن الاصل فيه:الحق اليقين، والنعت في المعنى هو المنعوت، فأضاف المنعوت إلى النعت وهما بمعنى واحد، ومن أدلتهم كذلك قوله تعالى﴿**ولدار الآخرة خير**﴾ [يوسف: 109]، فأضاف الدار للآخرة وهما بمعنى واحد، وكذلك قوله تعالى: ﴿**وحبَّ الحصيد** ﴾[ق: 9] والحب في المعنى هو الحصيد... [1].

وهذا الكلام عند الأنباري وباقي البصريين لا يجوز حمله على ظاهره لأنه في نظرهم كلام غير مستقيم، إذ الشيء لا يتعرف بنفسه؛ لأنه كما يقولون:"لو كان فيه تعريف كان مستغنيا عن الإضافة، و إن لم يكن فيه تعريف كان بإضافته لاسمه أبعد من التعريف؛ إذ يستحيل أن يصير شيئا آخر[2].

ولكي يستقيم الكلام في زعم الأنباري فقد أول ذلك بحملها جميعا على حذف المضاف إليه وإقامة صفته مقامه والتقدير عنده: حق الأمر اليقين، ودار الساعة الآخرة، وحب الزرع الحصيد...

يقول الأنباري- موضحا أن هذا التأويل إنما دعاه إليه المعنى:"و أما قوله تعالى: ﴿**وحبَّ الحصيد** ﴾أي حب الزرع الحصيد، ووصف الزرع بالحصيد هو التحقيق؛ لأن الحب اسم لما ينبت في الزرع، والحصيد إنما يكون للزرع الذي ينبت فيه الحب، لا للحب، ألا ترى أنك تقول حصدت الزرع، ولا تقول: حصدت الحب"[3].

---

[1] الإنصاف، ج2، ص11.

[2] المرجع نفسه، ج2، ص12.

[3] المرجع نفسه، ج2، ص12.

أمثلة التأويل لأجل إزالة اللبس وإيضاح المعنى

المسألة الثامنة: القول في إبراز الضمير في اسم الفاعل إذا جرى الوصف على غير من هو له

ذهب الكوفيين إلى أنه لا يجب إبرازه في قولك:"هندٌ زيدٌ ضاربته هي"، حيث يمكن عندهم الاستغناء عن الضمير"هي" فيجوز أن تقول" هندٌ زيدٌ ضاربته" قياسا لاسم الفعل على الفعل لأنه يقوم مقامه فكما جاز الإضمار في الفعل جاز في ما قام مقامه[1].

وهذا عند البصريين مردود لسببين: الأول تقعيدي وهو تسويتهم بين الأصل والفرع، وهذا كما رأينا لا يجوز عندهم لأن الفروع أبدا تنحط عن الأصول.

وأما السبب الثاني فهو إزالة الالتباس عن الكلام، وإظهار المعنى يقول البصريون – و الأنباري – يوافقهم:"إنما قلنا يجب إبراز الضمير فيه إذا جرى على غير ما هو له لأنا لو لم نبرزه لأدى ذلك إلى الالتباس، ألا ترى أنك لو قلت: "زيدٌ أخوه ضارب" وجعلت الفعل لزيد ولم تبرز الضمير لأدى ذلك إلى أن يسبق إلى فهم السامع أن الفعل للأخ دون زيد، و يلتبس عليه ذلك ولو أبرزت الضمير لزال هذا الالتباس"[2].

لهذا سعى الأنباري إلى تأويل ما جاء من الشواهد على هذه الصيغة، كقول الشاعر:

ترى أرباقهم متقلديها

يقول الكوفيون:" فلو أبرز الضمير لقال: متقلديها هُم"[3].

لكن الأنباري يؤولها بأن فيها حذف للمضاف وإقامة المضاف إليه مقامه وتقدير الكلام: ترى أصحاب أرباقهم متقلديها[4].

---

[1] ينظر الإنصاف، ج1، ص66.
[2] المرجع نفسه، ج1، ص67.
[3] المرجع نفسه، ج1، ص67.
[4] المرجع نفسه، ج1، ص68.

المسألة الخامسة والستون: هل يجوز العطف على الضمير المحفوظ

من التأويلات التي دعا إليها المعنى، تأويل قول الله تعالى: ﴿**وصدٌّ عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام**﴾[البقرة: 217] بأن فيه تقديم وتأخير، وتقدير الكلام عند الأنباري:" وصد عن سبيل الله والمسجد الحرام؛ لأن إضافة الصد عنه أكثر في الاستعمال من إضافة الكفر به، ألا ترى أنهم يقولون:" صددته عن المسجد" ولا يكادون يقولون:"كفرت بالمسجد"[1]

وكذلك من التأويلات التي دعا إليها المعنى ما جاء في المسألة الثالثة عشر في القول بأولى العاملين بالعمل عند التنازع، عندما استدل الكوفيون على أن الفعل الأول أولى بالعمل من الثاني في التنازع، يقول امرئ القيس:

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال

قالوا: فلو أعمل الثاني دون الأول لنصب فقال" قليلا" وذلك لم يروه أحد[2].

والأنباري لا يقر بأنه يوجد تنازع هنا؛ لأن شرط التنازع أن يكون كل واحد من العاملين المتقدمين طالبا للمعمول، مع صحة المعنى على فرض عمل أيهما فيه[3].و في هذا البيت لا يتم ذلك؛ لأن المعنى لا يصح على تقدير الكوفيين للبيت حيث يصبح تقديره عندهم: فلو أني أسعى لأدنى معيشة كفاني قليل من المال ولم أطلب ذلك القليل، وهذا يتناقض مع البيت الذي بعده الذي يقول فيه:

ولكنما أسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي

لذا قدر الأنباري لقوله"ولم أطلب" مفعولا محذوفا يدل عليه البيت الذي بعده، وتقديره: ولم أطلب الملك، فيصبح تقدير الكلام في البيت: ولو أنني أسعى لأدنى معيشة كفاني قليل من المال، ولم أطلب الملك، وهذا هو الكلام الصحيح الذي يستقيم به المعنى[4]. يقول الأنباري:" إنما أعمل الأول منهما مراعاة للمعنى؛ لأنه لو أعمل الثاني لكان الكلام متناقضا، وذلك من وجهين: أحدهما أنه لو أعمل الثاني لكان التقدير فيه: كفاني قليل ولم أطلب قليلا من المال، وهذا متناقض؛ لأنه يخبر تارة بأن سعيه ليس لأدنى معيشة، وتارة يخبر بأنه يطلب القليل، وذلك متناقض"[5]

---

[1] الإنصاف، ج2، ص40.

[2] المرجع نفسه، ج1، ص86.

[3] المرجع نفسه، ج1، ص87.

[4] المرجع نفسه، ج1، ص87.

[5] المرجع نفسه، ج1، ص93.

الفصل الثاني:

أساليب التأويل وأدلته عند أبي البركات الأنباري.

المبحث الأول: أساليب التأويل النحوي عند الأنباري:

لقد مر بنا في مبحث سابق أن التأويل النحوي ما هو إلا تلك الأساليب التي لجأ إليها النحاة من أجل إضفاء صفة الاتساق والشمول على القواعد النحوية؛ بصَبّ الظواهر المخالفة لها في قوالب تلك القواعد، لكن الدارسين اختلفوا في تقسيم بعض جزئيات تلك الأساليب، وذلك لما بينها من تداخل وتشابه، ولعل أكثر التقسيمات تحقيقا وتفصيلا، ذلك الذي يصنف أساليب التأويل حسب أنواع النصوص المخالفة للقواعد النحوية وهي ثلاثة أنواع:

- أساليب تأويل النصوص المخالفة لقواعد التصريف الإعرابي.
- أساليب تأويل النصوص المخالفة لقواعد الترتيب.
- أساليب تأويل النصوص المخالفة لقواعد التطابق.[1]

وكل نوع من هذه النصوص يؤول بأساليب مختلفة وهي كالآتي:

المطلب الأول: أساليب تأويل النصوص المخالفة لقواعد التصرف الإعرابي:

وأهم هذه الأساليب: الحذف والتقدير، الزيادة، التضمن.

أولا: الحذف والتقدير:

الحذف والتقدير كظاهرة واحدة تعتبر أكثر أساليب التأويل النحوي شيوعا واتساعا، حيث تمتد على جبهة واسعة في النظرية النحوية العربية، إذ تبدأ من تقدير الحركة الإعرابية إلى أن تصل إلى تقدير الجملة والكلام، وتضم فيما بين ذلك أجزاء الجملة بمختلف أنواعها ووظائفها النحوية ، سواء كانت اسما أو فعلا أو حرفا[2].

والحذف والتقدير وإن كان كل منهما يختلف عن الآخر فإن بينهما من التداخل والتلازم الضروري ما يجعلهما كالظاهرة الواحدة ، "فإن الحذف ليس إلا تقدير ما لا وجود له في اللفظ، كما أن التقدير في مجاله الرئيسي ليس إلا حذف بعض أجزاء التركيب في نظر النحاة"[3].

1 - ينظر : علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة، مصر، 2006 م ، ط 1، ص (246 – 252).
2 - المرجع نفسه ، ص 255.
3 - المرجع نفسه ، ص 249.

1- الحذف:

الحذف هو إسقاط بعض الصيغ الموجودة في النص ، وبمعنى آخر هو افتراض أبعادٍ غير موجودة في ظاهر النص[1]؛ وذلك عندما تأتي صيغة ما مخالفة للمطرد من الكلام، أو لقاعدة من القواعد النحوية، أو لعدم ظهور المعنى فيها، فيلجأ النحاة إلى تأويلها بتقدير محذوف من شأنه إقامة الكلام.

والتركيب بعد الحذف قد يبقى على ما كان عليه من إعراب ، وقد تتغير حركته لتتناسب مع وضعه الإعرابي الجديد، فالحذف إذن يشمل حالتي تغير المعمول، وبقائه على ما كان له من وضع إعرابي، ويصطلح " ابن السراج" على حالة تغير المعمول بعد الحذف بمصطلح "الاتساع" حيث يقول:" الاتساع ضرب من الحذف، إلا أن الفرق بينهما أنك تقيم المتوسَّع فيه مُقام المحذوف، وتعربه بإعرابه، وفي الحذف تحذف العامل [فيه] ، وتدع ما عمل فيه على حاله من الإعراب"[2].

والحذف عند الأنباري له ضوابط وشروط لا بد أن تتوفر فيه وإلا فهو باطل، ويتبين هذا في رده على من جوّز الحذف من غير دليل، بقوله:" وما حذف وفي اللفظ على حذفه دلالة ، أو حذف إلى عوض وبدل ، فهو في حكم الثابت... بخلاف هاهنا ، فإنكم جوّزتم حذف حرف القسم ولا دلالة في اللفظ على حذفه، ولا إلى عوض وبدل، فبان الفرق بينهما ، والله أعلم"[3].

وقد ورد التقدير بالحذف عند الأنباري في كتابه الانصاف بشقيه: المتوسع فيه وغير المتوسع، وهو يشمل الأسماء والأفعال والحروف والجمل، كما يظهر من الأمثلة الآتية:

أ – أمثلة حذف الاسم:

حذف الفاعل: لا يحذف الفاعل على مذهب البصريين إلا إذا كان ضميرا مستترا مقترنا بعامله وهو الفعل لذا سيأتي مثاله مع أمثلة حذف الجملة الفعلية.

مثال حذف المفعول به المضاف، والتوسع فيه بإقامة المضاف إليه مقامه: وذلك في المسألة الثامنة، وهي القول في إبراز الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير صاحبه، فالأنباري يرى برأي البصريين في هذه المسألة من أنه يجب ان يبرز، وذلك لما تقرر عندهم من قواعد وأصول، غير أن الكوفيين لا يرون بوجوب ذلك، لوجود شواهد شعرية، تدل على عدم الوجوب، حيث لم يذكر فيها الضمير ، من ذلك قول الشاعر:

---

1 – المرجع السابق، ص 248.

2 – المرجع نفسه، ص 248.

3 – الإنصاف ، ج 1، ص 340.

يرى أرباقهم متقلديها كما صدئ الحديد على الكماة[1]

فـ: "أرباقهم" مفعول أول للفعل "رأى"، و "متقلديها" مفعوله الثاني ، وهما في الاصل مبتدأ وخبر، فالمبتدأ هو أرباقهم، ومتقلديها خبره، وهو كما يظهر جارٍ على غير مبتدئه؛ لأن " متقلديها" وصف لِلابسي الأرباق، لا الأرباق نفسها، ومع ذلك لم يظهر معه الضمير، ولو أظهره لقال: " متقلديها هم"، فلما أضمره ولم يُبرزه دل على عدم وجوبه.

وتأويل هذا الشاهد عند الأنباري بتقدير مضاف محذوف وهو المفعول الأول للفعل "رأى"؛ وهو المبتدأ الذي يجري عليه الخبر، وإذا كان الخبر يخبر عن مبتدئه، فلا حاجة لإبراز الضمير حينئذ. وتقدير الكلام كما يقول الأنباري:" وأما البيت الثاني ... فلا حجة لهم فيه أيضا؛ لأن التقدير فيه: ترى أصحاب أرباقهم، إلا أنه حذف المضاف أقام المضاف إليه مُقامه"[2]، إلى أن يقول بعدما ذكر الشواهد على جواز مثل هذا التأويل:" فعلى هذا يكون قد أجرى قوله متقلديها – وهو اسم فاعل- على ذلك المحذوف فلا يفتقر إلى إبراز الضمير"[3].

مثال حذف المنادى الموصوف: وهذا المثال كسابقه، يشمل حذف المنادى وحذف الموصوف في الوقت نفسه.

في المسألة السادسة والأربعون: القول في نداء الاسم المعرف بـ "ال" التعريف: فالأنباري لا يرى بجواز نداء الاسم المعرف بـ "ال"، ويؤول الشواهد التي أتت على هاته الشاكلة بأنها في الأصل على صيغة أخرى مقدرة، كقول الشاعر:

فيا الغلامان اللذان فرّا إياكما أن تكسباني شرّا

يؤوله بتقدير منادى محذوف بين ياء النداء وكلمة "الغلامان" قد أقيمت صفته مكانه، حيث يقول في معرض رده على الكوفيين: "أما قوله : فيا الغلامان اللذان فرا.... فلا حجة لهم فيه؛ لأن التقدير فيه "فيا أيها الغلامان" فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه".[4]

مثال حذف المبتدأ:

المسالة الثامنة، في ذكر الانباري للأمثلة التي يقدر فيها حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، والمضاف المقدر حذفه في هذا المثال وقع مبتدأ، وذلك في قول الشاعر:

1 – المرجع السابق، ج 1، ص 66.
2 – المرجع نفسه، ج 1، ص 68.
3– المرجع نفسه، ج 1 ، ص 71.
4 – المرجع نفسه، ج 1 ، ص 289.

أكلُ عامٍ نَعَمٌ تَحْوُونه يُلقحه قوم وتنتجونه[1]

والشاهد في البيت قوله:" أكل عام نعم"، فإن قوله "كل عام" ظرف زمان متعلق بمحذوف يقع خبرا متقدما، وقوله " نعم" مبتدأ مؤخر، و النعم هم الأنعام ، وهو اسم من الأسماء الدالة على الذات ، ومن المقرر عند النحاة أن ظرف الزمان لا يكون خبرا عن اسم الذات، وللتخلص من هذا قدر المؤلف مضافا هو: " اسم معنى يكون هو المبتدأ، وأصل الكلام عنده: أَكُلُّ عامٍ إحرازُ نَعَمٍ"[2].

مثال حذف الخبر:

في المسألة السابقة نفسها وهي حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وهي في تأويل البيت الشعري:

وشرّ المنايا ميِّت وسْط أهله كهُلك الفتى قد أَسلَمَ الحيَّ حاضِرُه[3]

والشاهد في البيت قوله: " ميت وسط أهله"، فإن هذه الكلمة خبر عن قوله " شر المنايا"، والخبر يجب أن يكون عين مبتدئه، والخبر هنا ليس كذلك، فوجب أن يكون الكلام على تقدير مضاف يصح معه الكلام، والتقدير عند الأنباري " وشر المنايا منية ميت وسط أهله" وهذا هو أصل الكلام ، فحذف الخبر وأقيم المضاف إليه مقامه فارتفع ارتفاعه"[4].

مثال حذف الاسم المجرور بحرف الجر:

وذلك في المسألة الرابعة والخمسين وهي : وقوع "مِنْ" لابتداء الغاية في الزمان.
فقد أجمع البصريون ومنهم الأنباري على أن " من" تختص بابتداء الغاية في المكان، كما أن "مُذ" تختص بابتداء الغاية في الزمان، ولا تأتي واحدة مكان الأخرى، لكن هناك شواهد أوردها من الكوفيين تدل على جواز إتيان "من" في الزمان منها قوله تعالى:﴿لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾(التوبة: ١٠٨). و" أول يوم" من الزمان[5].

وقد أولها الأنباري بتقدير اسم محذوف بين "من" واسم الزمان، فيكون مضافا إلى اسم الزمان، ويصبح دخول "من" على هذا الاسم المضاف دون اسم الزمان، يقول الأنباري:" وأما الجواب عن كلمات الكوفيين ، أما

1 – المرجع السابق ، ج 1، ص 69.
2 – المرجع نفسه ، ج 1 ، ص 70.
3 – المرجع نفسه، ج 1 ، ص 68.
4 – المرجع نفسه، ج 1، ص 69 (هامش)
5 – المرجع نفسه، ج 1، ص 317.

احتجاجهم بقوله تعالى:﴿مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾. (التوبة: ١٠٨). فلا حجة لهم فيه؛ لأن التقدير فيه: من تأسيس أول يوم ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه"[1].

مثال حذف الاسم المجرور بالإضافة (المضاف إليه):

المسالة الواحدة والستون: إضافة الاسم إلى اسم يوافقه في المعنى

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إضافة الشيء لنفسه إذا اختلف اللفظان، واستدلوا على ذلك بآيات كثيرة من كتاب الله كقوله تعالى:﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلۡيَقِينِ﴾(الواقعة: ٩٥) ، وقالوا بأن اليقين في المعنى هو نعت للحق، لأن الأصل فيه : الحق اليقين، والنعت في المعنى هو المنعوت، فأضاف المنعوت إلى النعت وهما بمعنى واحد، وكذلك قالوا في قوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ ٱلۡأٓخِرَةِ خَيۡرٞ﴾(يوسف: ١٠٩)، فأضاف دار إلى الآخرة ، وهما بمعنى واحد، وكذلك قوله تعالى:﴿وَحَبَّ ٱلۡحَصِيدِ﴾(ق: ٩) ، وقوله:﴿بِجَانِبِ ٱلۡغَرۡبِيِّ﴾(القصص: ٤٤)[2].

ولأن الأنباري يرى برأي البصريين من عدم جواز ذلك، فقد أوّل تلك الآيات القرآنية بقوله:" أما ما احتجوا به فلا حجة لهم فيه؛ لأنه كله محمول على حذف المضاف وإقامة صفته مقامه، أما قوله :﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلۡيَقِينِ﴾ فالتقدير فيه حق الأمر اليقين، كما قال تعالى:﴿وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ﴾ (البينة: ٥) أي دين الملة القيمة، وأما قوله تعالى:﴿وَلَدَارُ ٱلۡأٓخِرَةِ خَيۡرٞ﴾ فالتقدير فيه : ولدار الساعة الآخرة، وأما قوله:﴿وَحَبَّ ٱلۡحَصِيدِ﴾ أي حب الزرع الحصيد"[3].

ب – أمثلة حذف الفعل والجملة:

أمثلة حذف الفعل وحده:

المسألة السابعة والعشرون: القول في تقديم معمول اسم الفعل عليه.

ذهب الكوفيون إلى جواز ذلك ، واستدلوا بشواهد منها قوله تعالى:﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾(النساء: ٢٤)فعامل النصب عندهم في "كتابَ" هو اسم الفعل "عليكم" الذي بمعنى "الزموا"، وقد تقدم عليه معموله، فهذا دليل واضح على الجواز.

لكن الأنباري لا يرى جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه، إذن فالآية عنده فيها حذف وتقدير، وهو ما يوضحه بقوله:" لأن ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾ ليس منصوبا بعليكم، وإنما هو منصوب لأنه مصدر، والعامل فيه فعل مقدر، والتقدير فيه : كتب كتاباً اللهُ عليكم ، وإنما قدر هذا الفعل ولم يُظهر لدلالة ما تقدم عليه... من قوله:

1- المرجع السابق ، ج 1، ص 318.

2 – المرجع نفسه ، ج 2، ص 11.

3 – المرجع نفسه ، ج 2، ص 12.

﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ﴾(النساء: ٢٣) فإن فيه دلالة أن ذلك مكتوب عليهم، فلما قُدّر هذا الفعل ولم يُظهر بقي التقدير فيه، كتاباً اللهُ عليكم، ثم أضيف المصدر إلى الفاعل"[1].

1- أمثلة حذف الجملة:

مثال حذف جملة فعلية مكونة من فعل ماض وفاعله الضمير المستتر:

المسألة الثانية عشرة: القول في ناصب الفعل المشغول عنه.

فقد ذهب الكوفيون أن "زيدًا" في قولهم " زيدًا ضربتُه" منصوب بالفعل الواقع على الهاء على البدل، لأن الهاء في ضربته، هو الأول في المعنى، فينبغي أن يكون منصوبا به، كما تقول: "أكرمت أباك زيدًا".

وأما الأنباري فلا يرى بجواز ذلك لأن البدل لابد أن يتأخر عن المبدل منه، كما يقول:" وأما هاهنا فقد تقدم زيد على الهاء ، فلا يجوز أن يكون بدلا منها؛ لأنه لا يجوز أن يتقدم البدل على المبدل منه، على أنّا نقول : إن العامل في البدل عندنا غير العامل في البدل منه، وإن العامل في المبدل منه على تقدير التكرير في البدل"[2]

فعامل النصب في قولهم" زيدًا ضربته" هو فعل مقدر دل عليه الفعل الظاهر وتقدير الكلام عند الأنباري والبصريين: ضربت زيدا ضربته[3].

مثال حذف جملة فعلية مكونة من فعل مضارع وفاعل مستتر:

المسألة الخامسة والستون : في جواز العطف على الضمير المخفوض.

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض، وذلك نحو قولك:" مررت بك وزيدٍ"، وذهب البصريون ومنهم الأنباري إلى أنه لا يجوز، وقد رد على الشواهد الكثيرة التي جاء بها الكوفيون، بتأويلات عديدة، ستذكر في أماكنها، ومن هذه التأويلات مارد به الشاهد في قوله تعالى:

﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَۚ وَٱلۡمُقِيمِينَ﴾(النساء: ١٦٢).

"فالمقيمين" عند الكوفيين في موضع خفض بالعطف على "الكاف" في "إليك" أو في "قبلك"، لكن الأنباري لا يوافق على ذلك حيث يقول:" فلا حجة لهم فيه أيضا من وجهين:

أحدهما: أنّا لا نسلم أنه في موضع جر، وإنما هو في موضع نصب على المدح بتقدير فعل ، وتقديره أعني المقيمين؛ وذلك أن العرب تنصب على المدح عند تكرر العطف والوصف، وقد يستأنف فيرفع"[4].

مثال حذف جملة فعلية مكونة من فعل أمر وفاعل مستتر:

المسألة السابعة والعشرون: تقديم معمول اسم الفعل عليه.

---

1 - المرجع السابق ، ج 1، ص (202،201)

2 - المرجع نفسه ، ج 1، ص 85.

3 - ينضر: المرجع نفسه، ج 1، ص 85.

4- المرجع نفسه ، ج 2، ص 38.

قد مر بنا أن الأنباري لا يرى جواز ذلك، وهنا شاهد آخر أورده الكوفيون للاستدلال على الجواز وهو قول الشاعر:

يا أيها المائح دلوي دونكا إني رأيت الناس يمدحونكا

وللأنباري في رده على الشاعر تأويلين، أحدهما قوله:" أنّا نسلم أنه في موضع نصب ، لكنه لا يكون منصوبا بدونك، وإنما هو منصوب بتقدير فعل ، كأنه قال خذ دلوي دونك، و"دونك" مفسر لذلك الفعل المقدر"[1].

ج – أمثلة حذف الحرف:

مثال حذف حرف الجر:

المسألة الخامسة والستون: جواز العطف على الضمير المخفوض.

في قوله تعالى:﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ﴾(النساء: ١). بخفض الأرحامِ، وهي قراءة أحد القراء السبعة وهو "حمزة بن الزيات"، وقراءة إبراهيم النخعي ، وقتادة، والأعمش وغيرهم[2]، فالقراءة إذن صحيحة فلا مجال لردها، بل مآلها إلى التأويل، وللأنباري في تأويلها وجهين والشاهد منها هو قوله:" والوجه الثاني أن قوله والأرحامِ مجرور بباء مقدرة غير الملفوظ بها ، وتقديره وبالأرحام، فحذفت لدلالة الأولى عليها"[3].

مثال حذف حرف النداء "يا":

المسألة الثالثة بعد المئة: إتيان ألفاظ الإشارة أسماءً موصولة.

استدل الكوفيون بآيات قرآنية على جواز إتيان ألفاظ الإشارة أسماءً موصولة منها قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ تَقۡتُلُونَ أَنفُسَكُمۡ﴾(البقرة: ٨٥).، وتقديرها عندهم "ثم أنتم الذين تقتلون أنفسكم"، فأنتم مبتدأ، وهؤلاء خبره، وتقتلون صلة هؤلاء. وكذلك قوله تعالى:﴿هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ جَٰدَلۡتُمۡ عَنۡهُمۡ﴾(النساء: ١٠٩). والتقدير فيه: ها أنتم الذين جادلتم عنهم.

وتأويل هذه الآيات عند الأنباري من أوجه عديدة منها قوله:" والوجه الثالث: أن يكون هؤلاء منادى مفردًا، والتقدير فيه: ثم أنتم يا هؤلاء تقتلون، وتقتلون هو الخبر، ثم حذف حرف النداء.... وحذف حرف النداء كثير في كلامهم، وهذا الذي ذكرناه هو الجواب عن احتجاجهم بقوله تعالى:﴿هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ جَٰدَلۡتُمۡ عَنۡهُمۡ﴾[4].

مثال حذف الحرف "أنْ" ناصب الفعل المضارع:

المسألة الخامسة والسبعون: عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية.

---

1 – المرجع السابق، ج 2، ص 204.

2 – المرجع نفسه، ج 2، ص 34.

3 – المرجع نفسه، ج 2، ص 37.

4 – المرجع نفسه ، ج 2، ص 238.

ذهب الكوفيون في المثال المشهور" لا تأكلْ السمك وتشربَ اللبن" إلى أنّ الفعل المضارع تشربَ منصوب على الصرف والخلاف، أي لأنه يخالف الفعل الأول في النهي.

والأنباري لا يرى بجواز النصب على الصرف أو الخلاف كما يقول:" قد بينا في غير مسألة أن الخلاف لا يصلح أن يكون موجبا للنصب"[1].

كما أنه لا يرى بأن الواو هي الناصبة لخروجها عن باب العطف حيث يقول:" وأما ما ذهب إليه أبو عمر الجرمي أنها عاملة لأنها خرجت عن باب العطف، فباطل؛ لأنه لو كانت هي العاملة كما زعم لجاز أن تدخل عليها الفاء والواو للعطف، وفي امتناعه من ذلك دليل على بطلان ما ذهب إليه"[2].

والتأويل عنده هو ما ذهب إليه البصريون من تقدير الحرف "أنْ" –الذي ينصب الفعل المضارع– بعد واو العطف، وأنّ:" الذي أوجب نصب الفعل هاهنا بتقدير أن هو امتناعه من أن يدخل في حكم الأول"[3]؛ أي أن اختلاف الفعل الأول والثاني في الحكم هو الذي أوجب تقدير "أن" في الثاني " لا أنّ العامل هو نفس الخلاف والصرف.[4]

مثال حذف الحرف "قد":

المسألة الثانية والثلاثون: جواز وقوع الفعل الماضي حالا.

ذهب الكوفيون إلى جواز ذلك مطلقا، وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز إلا في حالتين:" وذلك إذا دخلت عليه قد، أو كان وصفا لمحذوف، ولم يجز فيما عداه"[5].

ومن الشواهد التي استدل بها الكوفيون، قول الشاعر:

وإنّي لتعروني لذكراك نُفضة كما انتفض العصفور بلّله القَطر.

فبلّله: فعل ماض، وهو في موضع الحال، فدل على جوازه[6].

وقد أوّل الأنباري هذه الصيغة بقوله:" فإنما جاز ذلك لأن التقدير فيه: قد بلّله القطر، إلا أنه حذف لضرورة الشعر، فلما كانت قد مقدرة تنزلت منزلة الملفوظ بها، ولا خلاف أنه إذا كان مع الفعل الماضي "قد" فإنه يجوز أن يقع حالا"[7].

---

1 – المرجع السابق ، ج 2، ص 108.

2 – المرجع نفسه، ج 2، ص 107.

3 – المرجع نفسه، ج2 ، ص 108.

4 – المرجع نفسه، ج 2، ص 108.

5 – المرجع نفسه ، ج 1 ، ص 223.

6 – المرجع نفسه ، ج1، ص 219.

7 – المرجع نفسه، ج 1، ص 222

2- التقدير بدون حذف:

تأويل أفعل التفضيل من البياض والسواد بأنها صفة مشبهة:

المسألة السادسة عشر: القول في التعجب من البياض والسواد.

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز استعمال صيغة " ما أفعله" في التعجب من البياض والسواد، دون ما سواهما من الألوان، كقولك: ما أبيض هذا الثوب، وما أسود هذا الشعر، وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز فيها كغيرها من الألوان.

والأنباري على مذهب البصريين لذا سعى إلى تأويل الشواهد التي جاءت على تلك الصيغة، كقول الشاعر:

إذا الرجال شَتَوا واشتد أكلهم فأنت أبيضهم سربال طباخ.

وقول الآخر:

أبيض من أخت بني أباض.

فالكوفيون يقولون أن أبيض هنا هو أفعل التفضيل من البياض، وإذا جاز ذلك في "أفعل من كذا" جاز في "ما أفعله" و "أفعل به" لأنهما في منزلة واحدة في هذا الباب[1] .

لكن الأنباري يقول بأن "أفعل" هنا هي ليست للتفضيل وإنما هي صفة مشبهة و "من" التي بعدها ليست "من" التي تدخل على المفضول كقولك " فلان أكرم من فلان" بل هي متعلقة بمحذوف يقع صفة لأبيض، "وكأنه قال: أبيض كائن من أخت، كقولهم: أنت كريم من بني فلان، ونحوه قول الشاعر:

و أبيض من ماء الحديد كأنه

فقوله من ماء الحديد، في موضع رفع، لأنه صفة أبيض، وتقديره : وأبيض كائن من ماء الحديد"[2].

التأويل بتقدير اسم الفعل "عليك" الذي بمعنى اِلزم بأنه جار ومجرور:

المسألة السابعة والعشرون: القول في تقديم معمول اسم الفعل عليه.

يذهب الأنباري مذهب البصريين في هذه المسألة، بعدم جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه، غير أن الكوفيين، يَرَوْن بالجواز، وقد استدلوا على ذلك بشواهد منها قوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾(النساء: ٢٤). "والتقدير فيه: عليكم كتاب الله، أي اِلزموا كتاب الله ، فنصب كتاب الله بعليكم، فدل على جواز تقديمه"[3].

والأنباري يرى بأن في الآية حذف وتقدير، وقد رأينا تفصيل ذلك في مبحث حذف الفاعل، بما يغني عن إعادته هنا، والشاهد ان تقدير الآية عنده: كتب كتابا الله عليكم فجعل عليكم جارا ومجرورا ، لا اسم فعل.

---

1 - المرجع السابق ، ج 1 ، ص 138.

2- المرجع نفسه، ج 1، ص (140-141).

3 - المرجع نفسه ، ج 1، ص 200.

تقدير بحمل الفعل الماضي الواقع حالا على الدعاء لا على الحال:

المسالة الثانية والثلاثون: جواز وقوع الفعل الماضي حالا.

فقد مر بنا في مبحث سابق أن الأنباري لا يرى بجواز ذلك إلا في حالتين اثنتين:" وذلك إذا دخلت عليه قد، أو كان وصفا لمحذوف"[1]، ومن أدلة الكوفيين على جواز وقوع الفعل الماضي حالا، مطلقا من غير قيد، قوله تعالى:﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾(النساء: ٩٠).

والأنباري يؤول هذه الصيغة في الآية الكريمة بأربعة تأويلات، الشاهد منها هو الوجه الرابع، وهو قوله: "والوجه الرابع: أن يكون محمولا على الدعاء، لا على الحال، كأنه قال: ضيق الله صدورهم، كما يقال: جاءني فلان وسّع الله صدره، وأحسن إلي غفر الله له، وسرق قطع الله يده، وما أشبه ذلك؛ فاللفظ في ذلك كله لفظ الماضي ومعناه الدعاء ، وهذا كثير في كلامهم"[2].

تقدير بحمل واو العطف على أنها واو قسم:

المسألة الخامسة والستون: القول في جواز العطف على الضمير المخفوض.

فقد مرت بنا هذه المسألة كذلك، وقد عرفنا أن الأنباري على مذهب البصريين من عدم تجويز ذلك، وكما مر بنا أن من أدلة الكوفيين على الجواز، قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾(النساء: ١).، بجر الأرحام، وأن للأنباري في تأويل الآية وجهين، ذكرنا أحدهما في موضعه، وأما الوجه الثاني فقوله:" أن قوله والأرحامِ ليس مجرورا بالعطف على الضمير المجرور، وإنما هو مجرور بالقسم، وجواب القسم قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾(النساء: ١)[3]، وكذلك في تأويله للبيت الشعري:

فاذهب فما بك والأيامِ من عجبِ

حيث يقول :" فلا حجة لهم فيه أيضا: لأنه مجرور على القسم، لا بالعطف على الكاف في بك"[4].

---

1 – المرجع السابق ، ج 1، ص 223.

2 – المرجع نفسه، ج 1، ص(220، 221).

3 – المرجع نفسه، ج 2، ص 37.

4 – المرجع نفسه، ج 2، ص 41.

ثانيا: التأويل بالتضمين:

"التضمين هو إشراب لفظ معنى لفظ آخر فيأخذ حكمه"[1]، وجاء في الأشباه والنظائر: " إن الغرض في التضمين إعطاء مجموع معنيين، وذلك أقوى من إعطاء معنى"[2].

وجاء في النحو الوافي: " التضمين أن يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير، مؤدى فعل آخر أو ما في معناه فيعطى حكمه في التعدية واللزوم"[3].

فالتضمين إذن يعني أن هناك ألفاظا لها أكثر من معنى، بحيث أن لها معناها الأساسي الذي يختص بها، ولها معان أخرى تشترك فيها مع بعض الألفاظ، وهي في الكلام قد يراد بها معناها الأساسي، وقد يراد بها معانٍ أخرى تتحدد من خلال السياق؛ ولهذا يعتبر التضمين من بين الظواهر التي وسعت إلى حد كبير دائرة التأويل في النحو واللغة.

ومن أمثلة التأويل بالتضمين عند الأنباري في كتاب الانصاف، ما جاء في المسألة الرابعة والثمانين من رده على الكوفيين في مسألة الحمل على الجوار، حيث أنه لا يرى بجواز الحمل على الجوار.

وقد أورد الكوفيون أدلة قاطعة على الجواز منها قوله تعالى:

﴿فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِ﴾(المائدة: ٦).

بخفض أرجلِكم على الجوار، وهي قراءة أبي عمرو، وابن كثير ، وحمزة، ويحيى عن عاصم، وأبي جعفر، وخلف، وكان ينبغي أن يكون منصوبا، لأنه معطوف على قوله تعالى:﴿فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ﴾[4].

ولكنه عند الأنباري ليس كذلك بل هو كما يقول:"معطوف على قوله :﴿بِرُءُوسِكُمۡ﴾، على أن المراد بالمسح في الأرجل الغسل، وقال أبو زيد الأنصاري: المسح خفيف الغسل.... والذي يدل على ذلك قولهم: تمسّحت للصلاة، أي توضّأت.... والسر في ذلك أن المتوضئ لا يقنع بصب الماء على الأعضاء حتى يمسحها مع الغسل؛ فلذلك سُمي الغسل مسحا ، فالرأس والرجل ممسوحان، إلا أن المسح في الرجل المراد به الغسل لبيان السنة"[5]

---

1 – ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، تح: سعيد الأفغاني، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، طهران، 1378 هـ، ص 897. نقلا عن أكرم الحميداوي، التأويل اللغوي عند الفخر الرازي، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب بجامعة الكوفة، 2008 م، ص 166.

2 – السيوطي، الاشباه والنظائرفي النحو، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 2002 م، ط 1، ج 1، ص106، نقلا عن المرجع السابق، ص(166-167).

3 – عباس حسن، النحو الوافي ، مكتبة المحمدي، بيروت، لبنان، 2007 م، ط 1، ج 2، ص 460، نقلا عن المرجع نفسه، ص167.

4 – ينظر الانصاف، ج 2، ص 145.

5 – المرجع نفسه، ج 2، ص (150-151).

ثالثا: التأويل بالزيادة :

إن من الأساليب التي لجأ إليها النحاة للتوفيق بين القواعد النحوية و النصوص المخالفة لها: دعوى وجود زيادات في الصيغ و التراكيب، " و دعوى الزيادة هذه هي الجانب المكمل لدعوى الحذف، فإنها تبدأ . بدورها . من الصورة الذهنية للنص و ليس من النص نفسه "[1] فكما أن هذه الصورة الذهنية قد فَرَضَتْ منْ قبْل . في أسلوب الحذف . وجود صيغ لا وجود لها بالفعل في طاهر النص، لتُكمّلَ أطراف العمل النحوي و أركان الجملة، فإنها هنا تفترض زيادة بعض الصيغ، و تلغي ما لها من تأثير،[2] و تعتبر الزيادة في التراكيب اللغوية محور خلاف كبير بين النحاة ، في معناها و دلالاتها، و في العمل بها :

فمن النحاة من يري بأنها زيادة في اللفظ فقط دون المعنى، إذْ أنَّ لها تأثير في المعنى وهو توكيد الكلام ودعم المعنى، و إن كان هذا التأثْير مجرد دعم فقط و ليس استحداث معنى جديد لا وجود له، ومن الذين يتبنون هذا الرأي : سيبويه، و الفرّاء، و ابن جنّي .

و يرى آخرون أن الهدف من الزيادة ليس تقوية المعنى و تأكيده، و إنما الهدف منها هو طلب فصاحة الألفاظ، أي إضفاء نوع من الإتساق بين صيغ التركيب، فكأن الزيادة عند هذا الفريق من النحاة نوع من الضرورة.

و يرى فريق آخر منهم أبو حيان الأندلسي، أن معنى الزيادة هو إلغاء المعنى و العمل معا[3] .

و قد جمع إبن يعيش هذه الآراء المختلفة، فذكر أنها و ما تتضمنه من إلغاء تأثير الزائد على ثلاثة أوجه:

إلغاء في المعنى فقط كحروف الجر، نحو " ما زيد بقائم " ، و " ما جاءني من أحد " .

إلغاء في العمل: نحو " زيد منطلق ظننتُ " و " ما .كان . أَحْسَنَ زيدًا "

إلغاء في العمل و المعنى : نحو " ما " و "لا" و " إنْ" [4]

و يبدو أن مجال التأويل بالزيادة عند الأنباري ضيق، بحيث أنه لم يرد في كتاب الإنصاف التأويل بالزيادة إلا في موضع واحد، و مع ذلك لم يكن موقف الأنباري منه صريحا، إذْ لم ينسب هذا التأويل لنفسه ولكنه أرجعه لصاحبه و هو الأخفش (أبو الحسن) فيقول : " و قيل أن من ها هنا زائدة، و هو قول أبي

1- علي أبو المكارم، المرجع السابق، ص 267.

2- ينظر: المرجع نفسه، ص 267.

3- ينظر: المرجع نفسه، ص ص 268 . 270.

4 - ينظر: المرجع نفسه، ص ص 269 . 270.

الحسن الأخفش، فإنه يُجَوّزُ أن تُزادَ في الإيجاب ،كما يُجَوّزُ أن تُزادَ في النفي و يحتج بقوله تعالى : { يغفر لكم من ذنوبكم } [نوح 4] أي يغفر لكم ذنوبكم " [1]

و قد أورد الأنباري هذا القول للاحتجاج به على زيادة " من" في قول زهير بن أبي سلمى في إحدى الروايتين :

أَقْوَيْنَ من حجج و من دَهر

لأنه لا يرى مجيئ من لابتداء الغاية في الزمان فيقول : " فكذلك ها هنا التقدير في قوله : من حجج ومن دهر . أي حججًا و دهرًا ، فدلّ على فساد ما ذهبوا إليه " .[2]

1- الإنصاف، ج1، ص 321.

2- المرجع نفسه، ج1، ص321.

رابعا: التأويل بالحمل على التوهم و الغلط :

الحمل على التوهم يعتبر أسلوبا آخر من أساليب التوفيق بين النص و القاعدة، و هو أن يتوهم المتلكم أنه أتى بعامل ما و لم يأت به ، فيُجري كلامه على أنه جاء به فيحمل عليه ما بعده توهمًا و غلطًا .

لذا فقد كان الحمل على التوهم ملجأ للنحاة عندما يستعصي الأمر في تأويل بعض الصيغ، و من ذلك ما جاء في المسألة السابعة و السبعين في جواز عمل " أن" المصدرية محذوفة من غير بدل، حيث ذهب الكوفيون إلى جواز ذلك ، و قد أتوا بأدلة كثيرة منها قول الشاعر طَرَفة :

ألا أيّهذا الزاجري أحضُرَ الوغى و أَنْ أشهدَ اللّذّات هل أنت مُخلدي

فقالوا أنَّ " أحضُرَ " منصوب بأنْ محذوفة ، لأن التقدير فيه أن أحضُرَ[1] و هذا عند الأنباري غير جائز لأن أنْ لا تعمل إذا كانت محدوفة و ذلك لضعفها، و لهذا فقد أولها بحملها على التوهم و الغلط يقول : " و لئن صحّت الرواية بالنصب، فهو محمول على أنه تَوّهَمَ أنه أتى بأنْ، فنصب على طريق الغلط "[2]

و من ذلك أيضا تأويله لقول الشاعر :

مَشَائيمُ لَيْسَوا مُصْلِحينَ عَشِيرةً ولا ناعِبِ إلا بِبَيْنٍ غُرابُها

فجعل ناعبِ مجرورًا على التوهم، لأن الشاعر تَوَهَمَ أنهُ قال " ليسوا بمصلحين " فعطف عليه بالجر، وإن كان منصوبا . [3]

و كذلك في قول الشاعر:

أجِدَّك لَسْتَ الدّهرَ رائِيَ رامةٍ و لا عاقلٍ إلا و أنت جَنِيبُ

فعاقل مجرور على التوهم من أنه قال بِرَائِي[4]

---

1 – ينظر الإنصاف، ج2، ص 111.

2 – المرجع نفسه، ج2، ص 115.

3 – ينظر المرجع نفسه، ج2، ص 115

4 – ينظر المرجع نفسه، ج2، ص 115.

خامسا: التأويل بالحمل على الموضع:

يجوز الحمل على الموضع في التوابع الأربع وهي (النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل) [1]. ويكون باعتبار عمل لم يوجد في المتبوع، إلاّ أنه مقدر الوجود، لوجود طالبه، نحو: ليس زيدٌ بقائِمٍ ولا ذاهباً، بنصب ذاهبًا عطفا على موضع بقائم لأنه خبر ليس. [2] وقد جعل النحويون للحمل على الموضع شروطا وهي:

1- أن يكون للمحول عليه موضع ولفظ. كأن تقول: ما جاء من أحدٍ، فأحد موضعه الرفع، ولفظه الجرّ؛ لأن الخافض زائد.

2- أن يكون الموضع بحق الأصالة: فموضع الفاعل الرفع، وإذا دخل عليه حرف الجرّ الزائد يجر لفظا.

3- أن يكون للموضع مُحْرِزٌ، والمحرِز هو طالب يطلب الموضع أو عامل يعمل فيه، فيصح أن يعمل فيه لو زال العامل الفظي، كقولنا: ليس زيدٌ بقائِمٍ ولا قاعِداً، فمحرز النصب موجود وهو "ليس". [3]

ولقد جاء التأويل بالحمل على الموضع عند الأنباري في حالتي العطف والوصف، ومن ذلك ما جاء في المسألة الخامسة والأربعين في إعراب المنادى المفرد العلم، حيث أعربه الكوفيون حملا له على المنادى المضاف، وقالوا بأنّ: «الذي يدلّ على أنّه بمنزلة المضاف وإن أفرد، حَمْلُكَ نعتَه على النصب نحو: يا زيدُ الظريفَ، كما يُحمَل نعتُه على الرفع نحو: يا زيدُ الظريفُ». [4]

ولكن الأنباري لا يوافق على ذلك، بل نُصب النعت عنده في هذا المثال لأنه محمول على موضع نصب، يقول الأنباري: «لا نسلّم أنّ نصب الوصف لأن المفرد بمنزلة المضاف، وإنما نصبه لأن الموصوف وإن كان مبنيا على الضمّ فهو في موضع نصب لأنه مفعول: فنُصِبَ وصفه حملا على الموضع كما رُفع حملا على اللفظ، وحمل الوصف والعطف على الموضع جائزٌ في كلامهم كما يحمل على اللفظ، ولهذا يجوز بالإجماع ماجاءني من أحدٍ غيرُك بالرفع، كما يجوز بالجرّ». [5]

---

1 - ينظر: الحموز، مرجع سابق ، ج2، ص 382.

2 - ينظر: أكرم الحميداوي، مرجع سابق، ص 162.

3 - ينظر: الحموز، المرجع السابق، ج 2، ص (381 ، 382).

4 - ينظر: الإنصاف، ج1، ص 282.

5 - المرجع نفسه، ج1، ص (282 ، 283).

سادسا: التأويل بالعطف على ظاهر اللفظ دون المنعى :

في المسألة الرابعة و الثمانين :إستدل الكوفيون على جواز الحمل على الجوار بأدلة كثيرة منها قوله تعالى: { وَ امْسَحُوا بِرُءوسِكُمُ وَ أَرْجُلِكُمْ إلى الكعبين } [المائدة :6]

بخفض " أرجلِكم " على الجوار، و هي قراءة أبي عمر، وابن كثير، و حمزة، و يحي عن عاصم، و أبي جعْفر، و خَلف. و إن كان ينبغي أن يكون منصوبا لأنه معطوف على قوله : { فاغْسِلُوا وُجُوهَكُم وَ أَيْدِيَكُمْ } [المائدة :6] [1]

غير أن الأنباري لايرى بجواز الحمل على الجوار، لأنه عنده من الشاذ الذي لا يقاس عليه، و لهذا فقد أوّل هذه الآية بتأويلات كثيرة تبرز عِلّة الخفض في " أرجلِكم " ، و من هذه التأويلات أنها معطوفة على قوله تعالى : { برءوسكم} في الظاهر فقط دون المعنى حيث يقول : " و قال قوم : الأرجل معطوفة على الرؤوس في الظاهر، لا في المعنى، و قد يُعطف الشيئ على الشيئ و المعنى فيهما مختلف ..." [2]

1 - ينظر الإنصاف، ج2، ص145.

2 - المرجع نفسه ، ج2 ، ص 151.

المطلب الثاني : أساليب تأويل النصوص المخالفة لقواعد الترتيب :

أسلوب التقديم و التأخير :

التقديم و التأخير من أهم الأساليب التي لجأ إليها النحاة لتأويل النصوص المخالفة للقواعد، و هذا الأسلوب يرتكز على تصور النص من خلال ما تفرضه القواعد من نظام بين أجزاء التركيب، لا كما هو عليه بخصائصه الموجودة بالفعل و ما تكشف عنه هذه الخصائص من نظم بين الصيغ من حيث الرتبة و الترتيب [1]فهو إذن يتبع طريقة عكسية في تصور النصوص بحيث يجعل القاعدة هي التي تتحكم في ترتيب اجزاء التركيب .

و من امثلة التأويل بالتقديم والتأخير مايلي :

في المسألة الثانية و العشرين : القول في العطف على موضع " إن " بالرفع قبل مجئ الخبر حيث ذهب الكوفيون إلى أن ذلك جائز، ومن أدلتهم على جوازه، وروده في كتاب الله كقوله تعالى: { إنَّ الذين آمَنُوا وَ الَذينَ هَادُوا والصَّبئُونَ و النَصارى } [المائدة 69] و وجه الدليل أنه عَطَفَ " الصابؤون " على موضع " إنّ" قبل مجيئ الخبر وهو قوله تعالى : { مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَ اليَومِ الأخِرِ } [المائدة 69]

وهذا عند الأنباري لا يجوز لأنه يخالف أصلا من الأصول المتفق عليها ، وهي قاعدة اجتماع عاملين على معمول واحد محال، إذ أن " الصابؤون " إذا عطفت بالرفع فإن رفعها يكون بالإبتداء [2]، و وجب أن تكون عاملة في خبر "إن" .لأن المبتدأ لابد له من خبر ، و هذا محال .

وللخروج من هذا التناقض، فقد أولت هذه الصيغة بأن فيها تقديما وتأخيرا، كما يقول الأنباري : " في هذه الآية تقديم و تأخير ، و التقدير فيها : " إن الذين أمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الأخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والصابئون و النصارى كذلك " [3]

1 – ينظر: علي أبو المكارم، المرجع السابق، ص ص 250 .251.

2 – ينظر الإنصاف، ج1، ص 168.

3 – المرجع نفسه، ج1، ص168.

مثال أخر : في المسألة الخامسة و الستين : في جواز العطف على الضمير المخفوض، فالكوفيون كعادتهم يذهبون إلى جواز ذلك ، وقد استدلوا بآيات قرانية كثيرة ، و بأبيات شعرية ، ومن ذلك قوله تعالى : { و صَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللهِ وَ كُفْرُ بِهِ وَ المِسْجِدِ الحَرَامِ } [البقرة : 217] ، فقوله :{ المِسْجد الحرامِ } ، معطوف عندهم على الهاء في " به " . و هو ضمير مخفوض فدل على الجواز [1] .

لكن هذا عند الأنباري و البصريين عامة لا يجوز، لأن القاعدة عندهم : أنه لا يجوز العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة العامل مع المعطوف إلا في ضرورة الشعر فإنه يجوز [2]

و من أجل رد الأية إلى القاعدة فقد أوّلها الأنباري بأن فيها تقديما وتأخيرا مقدرا يفهم من السياق، وفي هذا الشأن يقول : " و أما قوله تعالى : { و صَد عَنْ سَبِيلِ اللهِ وَ كُفْرُ بِهِ وَ المِسْجِدِ الحَرَامِ } [البقرة : 217] فلا حجة لهم فيه ، لأن " المسجد الحرام " مجرور بالعطف على سبيلِ اللهِ، لا بالعطف على " بهِ " و التقدير فيه : " و صد عن سَبِيلِ اللهِ و عَنِ المسجدِ الحَرَامِ " [3]

1 - الإنصاف، ج2، ص 34.

2 - عبد الأمير الورد، مرجع سابق، ص 33.

3 - الإنصاف، ج2، ص 40.

المطلب الثالث: أساليب تأويل النصوص المخالفة لقواعد التطابق :

أسلوب الحمل على المعنى :

استعمل النحاة أسلوب الحمل على المعنى في تأويل النصوص المخالفة لقوانين التطابق بين الكلمات من ناحية النوعية أو الكمية، كتأنيث المذكر أو تذكير المؤنث، و تصور معنى واحد في الجماعة، و الجماعة في الواحد.[1]

مثال على ذلك ما حكى الأصمعي عن أبي عمرو ابن العلاء قال : " سمعت أعرابيا يمانيا يقول : فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت له : أتقول جاءته كتابي ؟ فقال : أليس بصحيفة ؟"[2]

و قد ورد أسلوب الحمل على المعنى في كتاب الإنصاف في موضع واحد و ذلك في المسألة الحادية عشر بعد المئة : في القول في المؤنث بغير علامة التأنيث الذي على زنة اسم الفاعل كطالق، و حامل، وحائض... حيث ذهب كثير من نحاة البصرة إلى أن علامة التأنيث إنّما حذفت منه لأنهم حملوه على المعنى كأنهم قالوا : شيئ طالق، أو إنسان طالق ... [3]

و استدلوا على الحمل على المعنى بأدلة كثيرة منها قول الشاعر:

إنّ الأمورَ إذا الأحداثُ دبَّرها دون الشيوخ ترى في بعضها خللاَ

فقال دبرها بحملها على معنى الحدث .

و قول الشاعر :

و إن كلابًا هذه عشرُ أَبْطُنِ وَ أنت بريء من قبائلها العشرِ

فقال : عشرُ أبطن و لم يقل عشرة لأن البطن بمعنى القبيلة .[4]

---

1 - ينظر علي أبو المكارم، مرجع سابق، ص302.

2 - الإنصاف، ج2، ص 271.

3 - ينظر المرجع نفسه، ج2، ص271.

4 - ينظر المرجع نفسه، ج2، ص ص 276 .277.

المبحث الثاني: أدلة التأويل عند الأنباري

لقد كان الأنباري يدعم معظم تأويلاته بأدلة و براهين مختلفة، و ذالك لأن كثيرا من التأويلات تحتاج إلى أدلة تثبتها، لكونها بعيدة المحمل، أو لجدّتها في ميدان التأويل حيث لم يطرقها النحاة من قبل، فلزم والحال هذه أن تدعم بأدلة تسوّغها و تثبت صحتها، و تتمثل هذه الأدلة فيما يلي:

- دليل إيراد النظير
- دليل المشابهة
- دليل السياق

و فيما يلي تفصيل هذه الأدلة بأمثلة من الإنصاف:

المطلب الأول: دليل إيراد النظير

يعتبر دليل إيراد النظير أكثر الأدلة استعمالا عند الأنباري لأنّه أكثر الأدلة إقناعا و أقربها إلى الفهم، و أمثلته في الإنصاف كثيرة جدا نذكر منها:

1- أدلة الحذف:

دليل حذف الموصوف و إقامة الصفة مقامه:

المسألة الرابعة عشر: القول في ' بئس ' و ' نعم ' أفعلان هما أم اسمان؟

ذهب الكوفيون إلى أنهما اسمان، و من أدلتهم أنّه يجوز أن يدخل عليهما حرف الجر، كقول حسان بن ثابت:

ألستُ بِنِعْمَ الجارُ يُؤْلِفُ بَيْتَهُ ★★★ أخَا قِلَّةٍ أو مُعْدِمَ المال مُصْرِمَا

و يرى الأنباري أن حرف الجر لم يدخل عليها حقيقة و ذالك لتقدير الحكاية فيها، و تقديرها: ألست بجار مقول فيه نعم الجار، فحذف الموصوف و أقيمت صفته مقامه، ثم يورد نظير ذالك بقوله:" كقوله تعالى: ﴿ **أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ وَقَدِّرْ فِي السَّرْدِ ۖ وَاعْمَلُوا صَالِحًا ۖ إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ** ﴾ [سورة: سبأ، الآية: 11]. أي دروعا

سابغات، و قوله تعالى: ﴿ **وَذَٰلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ** ﴾ [البيّنة: 5]. أي الملّة القيّمة، فصار التقدير فيها: ألست بمقول فيه نعم الجار".[1]

دليل حذف فعل القول:

في المسالة السابقة نفسها؛ بعد أن قدّر الأنباري حذف الموصوف و إقامة صفته مقامه في تلك الأمثلة، يكمل فيقول:" ثم حذفوا الصفة التي هي ' مقول ' و أقاموا المحكي بها مقاما "[2]. ثم يورد أمثلة كثيرة من كتاب الله في حذف فعل القول فيقول:" لأن القول يحذف كثيرا كما يذكر كثيرا، قال الله تعالى: ﴿ **وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى** ﴾ [الزمر:3] أي: يقولون:" ما نعبدهم " و قال تعالى: ﴿ **وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ ۚ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ**﴾ [الرعد: 23- 24] أي يقولون: سلام عليكم "[3]

دليل حذف المضاف و إقامة المضاف إليه مقامه:

في مسألة إبراز الضمير؛ إذا جرى الوصف على غير صاحبه، حيث يرى الأنباري بوجوب إبرازه غير أنّ هناك نصوصا أتت مخالفة لذالك كقول الشاعر:

ترى أرباقهم متقلديها ✶✶✶ كما صدئ الحديد على الكماة

فلو وجب إبراز الضمير لقال: " متقلديها هم"، لكن الأنباري يؤول هذه الصيغة بأن فيها حذف للمضاف و إقامة المضاف إليه مقامه و تقدير الكلام: ترى أصحاب أرباقهم متقلديها، ثم يستدل على جواز هذا التأويل بنماذج من كتاب الله و من الكلام الفصيح؛ يقول:" ... إلاّ أنه حذف المضاف و أقام المضاف إليه مقامه، قال تعالى: ﴿ **واسئل القرية**﴾ [سورة: يوسف، الآية: 82] أي: أهل القرية، و قال تعالى: ﴿ **وَأُشْرِبُوا**

1 الإنصاف، ج1، ص 109- 110.

2 المرجع نفسه، ج1، ص 110.

3 المرجع نفسه، ج1، ص 110.

فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ۚ قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِ إِيمَانُكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: 93] و منها قولهم: الليلة الهلال، أي طلوع الهلال... و قول الشاعر: **وشر المنايا ميت وسط أهله**، أي منية ميت..."[1]

ثم يقول بعد ذكر العديد من الشواهد على ذالك:" و الشواهد على هذا النحو أكثر من أن تحصى؛ فعلى هذا يكون أقد أجرى قوله: ' متقلديها ' و هو اسم فاعل على ذالك المحذوف، فلا يفتقر إلى إبراز الضمير"[2]

دليل إيراد النظير في حذف ضمير الشأن الواقع اسما لـ " إن " :

في مسألة رفع الخبر بعد " إن "

ذهب الكوفيون إلى أنها لا ترفع الخبر، و من أدلتهم على ذلك أنها إذا اعترض عليها بأدنى شيء بطل عملها، والدليل أن العرب تقول: إنّ بك يكفُل زيد، و إنّ بك زيد مأخود، والأنباري يرى أن هذا الكلام فاسد لأن " إنّ " إذا دخلت على الجملة الإسمية عملت فيها النصب و الرفع، و في ظاهر هذا الكلام لا يوجد نصب، فوجب أن يكون ثمة اسم محدوف، يقدر دخول " إن " عليه لكي يَصحَ الكلام. و قد قدر الأنباري هنا ضمير الشأن، فيصبح التقدير : إنه بك يكفل زيد، و إنه بك زيد مأخود.

ثم يورد نظير هذا التأويل في كلام العرب كقول الشاعر:

فلو أنّ حُقَ اليوم منكم إقامة و إن كان سرح قد مضى فتسرَّعا

أراد فلو أنّه حُق ، و كقول الأعشى:

إنّ من لام في بني بنت حسّا ن أَلُمْه ...

يعني: إنه من لام في بني بنت حسان[3]

---

1 المرجع السابق ، ج1، ص 68.

2 ، المرجع نفسه ج1، ص 71.

3 – ينظر المرجع نفسه ، ص ص 162 . 163.

دليل إيراد النظير في حذف حرف النداء :

و ذلك في تأويل الأنباري لقول الله تعالى : { ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤلاَء تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُم }[البقرة: 85] بحملها من عدة أوجه، و من هذه الأوجه أن جعل هؤلاء منادى و حرف النداء محذوف، و التقدير فيه: يا هؤلاء، ثم يُدَلّلْ على جواز حذف حرف النداء بآيات من كتاب الله ، فيقول : " ثم حُذف حرف النداء كما قال الله تعالى: {يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا } [يوسف: 29] وكما قال تعالى: { يُوسُفَ أيّهَا الصدّيقُ} [يوسف: 46] ، وحذف حرف النداء كثير في كلامهم " [1]

دليل على إتيان الفعل الماضي و معناه الدعاء :

في مسألة جوازوقوع الفعل الماضي حالاً .

يذهب الأنباري إلى عدم جواز وقوع الفعل الماضي حالاً، إلا إذا اقترنت به " قد " ، أو كان وصفا لمحذوف، وهذا لما تقرر عنده من أصول تنافي ذلك، و لكن هناك شواهد أوردها الكوفيون تدل على الجواز مطلقا كقوله تعالى : { أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ } [النساء: 90] حيث وقع الفعل الماضي " حصرتْ " حالا دون أن يقترن ب "قد " أو يكون وصفًا لمحذوف، و في هذه الحال لابد أن يؤول الكلام حتى لا يخالف القاعدة. ومن بين التأويلات التي حُملت عليها هذه الآية الكريمة ، أن حُمل الفعل الماضي " حصرت " على الدعاء لا على الحال .

و قد أورد الأنباري نظائر كثيرة لحمل الفعل الماضي على الدعاء يقول: " و الوجه الرابع : أن يكون محمولا على الدعاء، لا على الحال كأنه قال ضيّق الله صُدورهُم ، كما يُقال : جاءني فلان وسّع الله رزقه، وأحسن إليّ غفر الله له، و سرق قطع الله يده، و ما أشبه ذلك. فاللفظ في ذلك كله لفظ الماضي و معناه الدعاء" [2]

---

1 – المرجع السابق ، ج2 ، ص238.

2 – المرجع نفسه ، ج1، ص ص 220 ـ 221.

دليل الحمل على التوهم :

يستدل الكوفيون بأن " أَنْ "المصدرية تعمل النصب في الفعل المضارع مع حذفها من غير بدل، و من بين أدلتهم قول الشاعر :

ألاُ أيُّهذا الزّاجري أَحْضرَ الوغى ...

يعني أنْ أحَضُرَ، فنصب بأن محدوفة من غير بدل .

لكن هذا عند الأنباري محمول على التوهم : أي أنه توهم أنه أتى بـ"أن"، ويدلل على جواز الحمل على التوهم بنظائر من كلام العرب بقوله : " فإن صحت الرواية فهو محمول على أنه توهم أنه أتى بأن، فنصب على طريق الغلط كما قال الأحوص اليربوعي :

مَشائيم ليسُوا مصلحين عسيرةً ولا ناعب إلا ببين غُرابها

فَجَر قوله " ناعب" توهمًا أنه قال ليسُوا بمصلحين فعطف عليه بالجر و إن كان منصوبا ، كما قال صرمة الأنصاري:

بدا لي أني لست مُدْركَ مَا مضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

فَجر " سابق " توهما أنه قال لست بمدرك ..." [1]

دليل إيراد النظير على جواز العطف على الظاهر دون المعنى :

من بين التأويلات التى أوّل بها الأنباري قول الله تعالى : { وَ امْسَحُوا برُءُوسكُمْ وَ أَرْجُلكُمْ إلى الكَعْبين } [المائدة6] على قراءة من قرأ بالجر، أنّ الأرجل معطوفة على الرؤوس في الظاهر دون المعنى، ويدلل على جواز هذا بإيراد النظير، فيقول :

إذا ما الغانياتُ بَرَزن يومًا و زججن الحواجب و العُيُونا

فعطف العيون على الحواجب و إن كانت العيون لا تُزَجَّجُ. و قال الأخر :

تراهُ كأن الله يَجْدعُ أنفه و عينيه إن مولاه ثاب له وَفَرُ

1 – المرجع السابق ، ج2، ص 110.

فعطف عينيه على أنفه، و إن كانت العينان لا توصفان بالجدع ..." [1]

المطلب الثاني: دليل السياق

يعد دليل السياق من أدلة الأنباري في تبرير تأويلاته، حيث تكرر عدة مرات في الإنصاف ؛ و دليل السياق يعتبر بديلا لدليل إيراد النظير لأنه غالبا ما يورد عندما يتعذر هذا الأخير و قد يجتمعان في موضع واحد لزيادة الإيضاح و التبرير، و بيان ذالك في الأمثلة التالية:

مثال دليل السياق على حذف المنادى:

يستدل الكوفيون في مسألة ' نعم و بئس ' على أنهما اسمان بدخول النداء عليهما، و النداء من خصائص الأسماء لأن العرب تقول: يا نعم المولى و يا نعم النصير.

لكن الأنباري كباقي البصريين يؤول الكلام بأن النداء في التقدير يدخل على لفظ الجلالة، و قد حذف لدلالة السياق عليه و تقدير الكلام: يا ألله نعم المولى و نعم النصير أنت، يقول الأنباري:" و أما قولهم إن العرب تقول: يا نعم المولى و يا نعم النصير، فنقول: المقصود في النداء محذوف للعلم به". [2]

مثال آخر على دليل السياق:

في المسألة الثانية و العشرين حيث ذهب الكوفيون إلى أنّ ' إنّ ' و أخواتها لا ترفع الخبر. بل هو باق على رفعه قبل دخولها، و الذي يدل على ضعف عملها أنّه إذا اعترض عليها بـ بإذن بطل عملها، و انه يدخل على خبرها ماكان يدخل عليه قبل مجيئها. كقول الشاعر:

لا تَتْرُكَنِّي فيهم شَطِيرَا ★★★ إني إِذَنْ أُهْلَكَ أو أَطِيرَا

فنصب بإذن مع أنها لم تتصدر الكلام. و من شروط عمل ' إذن ' تصدر الكلام فبان أن ' إنّ ' لا تعمل في الخبر.

---

1 – المرجع السابق ، ج2، ص 151.

2 المرجع نفسه ، ج1، ص 112.

و الأنباري و باقي المحققين من البصريين يؤولون الكلام بأن خبر ' إن ' محذوف؛ و جملة إِذَنْ أُهْلَكَ أو أَطِيرَا مستأنفة".[1]

و تقدير الكلام عند الأنباري: لا تتركني فيهم شطيرا إني أذل، إذن أهلك أو أطير.

و يدلل على صحة هذا التأويل بقوله:" و حذف الفعل الذي هو الخبر؛ لأن في الثاني دلالة على الأول المحذوف".[2]

مثال اجتماع دليل إيراد النظير و دليل السياق

في المسألة السابعة و العشرين: القول في تقديم معمول اسم الفعل عليه.

ذهب الكوفيون إلى جواز ذالك نحو' زيدا عليك، وعمرا دونك...' و من أدلتهم على ذلك قول الله تعالى: ﴿**كِتاب الله عليكم**﴾ [النساء: 24] أي عليكم كتاب الله بمعنى الزموا كتاب الله "[3]

و لأنّ الأنباري لا يرى بتقديم معمول اسم الفعل عليه، فقد سعى إلى تأول هذه الصيغة بأن: كتاب منصوب على أنه مصدر، و العامل فيه فعل مقدر؛ و دليله على جواز مثل هذا التأويل السياق و النقل، وهذا جزء من كلامه يوضح ذالك:

و أما الجواب... على كلمات الكوفيين: أما احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿ **كِتاب الله عليكم**﴾ [النساء: 24] فليس لهم فيه حجة؛ لأنّ كتاب الله ليس منصوبا بعليكم، و إنما هو منصوب لأنه مصدر، و العامل فيه فعل مقدر ، والتقدير فيه: كتب كتابا الله عليكم. و إنّما قدر هذا الفعل و لم يظهر لدلالة ما تقدم عليه. كما قال الشاعر:

ما إن يَمَسُّ الأرضَ إلا مَنْكِبٌ ✶✶✶ منه، وحرف السَّاقِ، طَيَّ المِحْمَلِ

فقوله "طي المحمل" منصوب لأنه مصدر، والعامل فيه فعل مُقَدَّر، والتقدير فيه: طُوِيَ طي المحمل، وإنما قدر ولم يظهر لدليل ما تقدم عليه من قوله: "ما إن يمس الأرض إلا منكب منه"، فكذلك ههنا: قُدِّرَ هذا الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدم عليه من قوله: ﴿ **حُرِّمَتْ عَلَيكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالاتُكُمْ**﴾ [النساء:23]

---

1 المرجع السابق ، ص 160.

2 لمرجع نفسه ، ج1، ص 162.

3 المرجع نفسه ، ج1، ص 200.

و قوله: ﴿ **وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ** ﴾ [سورة: النمل، الآية: 88] فنصب {صُنْعَ} على المصدر بفعل مقدر، وإنما قدر هذا الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدم عليه من الكلام، والتقدير فيه: صَنَعَ صنعًا الله"[1]

المطلب الثالث : دليل المشابهة

المسألة الرابعة عشر: مسألة نعم و بئس

من أدلة الكوفيين على اسمية نعم و بئس دخول حرف الجر عليهما ، و يرد الأنباري على ذلك بأن حرف الجر قد يدخل على الفعل لفظا لا تقديرا، تشبيها بدخول الإضافة على الفعل لفظا لا تقديرا، يقول الأنباري : " فدخل حرف الجر على الفعل لفظا و إن كان داخلا على غيره تقديرا، كما دخلت الإضافة على الفعل لفظا و إن كانت داخلة على غيره تقديرا في قوله :

مالك عندي غير سهم و حَجَرْ ...

جادت بكفَّيْ كان من أرمى البشر

أي بكفي رجل كان من أرمى البشر ... فوقعت الإضافة إلى الفعل لفظا، و إن كانت داخلة على غيره تقديرا، فكذلك ها هنا : دخل حرف الجر على الفعل لفظا و إن كان داخلا على غيره تقديرا " [2]

1 المرجع نفسه ، ج1، ص 201-202.

2 المرجع السابق، ج1، ص111.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة تمخضت لنا نتائج تعتبر زبدة هذا البحث وهي:

– أن سبب ظهور التأويل النحوي أمرين أحدهما تقعيدي، وهو: من أجل رد النصوص المخالفة للقاعدة إلى حرم القاعدة والثاني سبب معنوي: أي من أجل إقامة الكلام وإزالة اللبس؛ لأن هناك بعض النصوص لا يمكن حملها على ظاهرها.

– النصوص المؤولة عند الأنباري هي التي يتوفر فيها شرطي الفصاحة وصحة النقل، لكنها تفتقد لشرط الكثرة، سواء كانت نصوصا قرآنية أو غيرها من الكلام الفصيح شعرا كان أو نثرا.

– لم يضع النحاة حدًا للكثرة والقلة، وهو الأمر الذي جعل آراءهم تختلف في التعامل مع النصوص المخالفة القواعدة.

– للخلاف النحوي بين نحاة البصرة والكوفة أثر كبير في اتساع رقعة التأويل.

– التأويل النحوي ينطلق في تصور النص من خلال ما تفرضه قواعد من نظام بين أجزاء التركيب، لا كما هو عليه بخصائصه الموجودة بالفعل، فهو إذن يباين الدراسة اللغوية في هذا الزمان التي لم تعد تعنى بغير المادة اللغوية أساسا للوصف.

– من شروط التأويل عند الأنباري: أن يكون قريب المحمل غير متكلّف وأن يحمل على وجه سائغ في العربية.

– أن يكون تابعا للمعنى والسياق، فلا يخالفهما.

– وافق الأنباري البصريين في معظم تأويلاتهم، وخالف الكوفيين لأن جميع النصوص المخالفة للقواعد كان يستدل بها الكوفيين دون البصريين الذين اقتصروا في التقعيد على المطرد من الكلام دون القليل.

الملحق

ترجمة أبي البركات الأنباري

اسمه ولقبه:

هو عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله أبي سعيد محمد بن الحسن بن سليمان الأنباري النحوي، لقبه الكمال أو كمال الدين ، وكنيته أبو البركات[1].

نسبته:

الأنباري نسبة إلى "الأنبار" ، وهي بلدة قديمة على الضفة الشرقية للفرات ، بينها وبين بغداد عشرة فراسخ[2]، نحو خمسة وستين كيلومترا.

كما نسب إلى النحو فقيل "النحويُّ" وذلك لتبحره في هذا العلم ، حتى استوعبه وظهرت موهبته فيه ، وكثرت تصانيفه في هذا الفن فنسب إليه[3].

مولده ونشأته:

لم يكن لأبي البركات الأنباري حظا وافرا من الترجمة في كتب السير والتراجم، بل كانت هذه الأخيرة تجمل لنا حياته إجمالا عجيبا، وتكاد المصادر تجمع على أقوال واحدة تتردد فيها جميعا ، ولم تسعفنا هذه الأخيرة بأخبار شافية عن ذلك الرجل الذي انتهت إليه زعامة العلم بالعراق في عصره.

ومما ذكرته الكتب عن حياته أنه ولد في شهر ربيع الآخر سنة ثلاث عشرة وخمسمئة[4] بالأنبار[5]، وقدم بغداد في صباه ودرس فيها الفقه بالمدرسة النظامية على سعيد بن الرزّاز وغيره حتى برع وحصل طرفا من الخلاف ،

1- ابن خلكان، وفيات الأعيان، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، 1998 م، ط 1، ج 2، ص 115

ينظر كذلك : - السيوطي ، جلال الدين ، بغية الوعاة ، تح: محمد إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان ، ج 2 ، ص 75.

- الكتبي محمد ، فوات الوفيات، دار صادر، بيروت ، لبنان، 1993 م ، مج 2، ص 292.

2- ابن خلكان ، المصدر السابق ، ص 116.

3- الأنباري ، أبو البركات، مقدمة كتاب البيان في غريب إعراب القرآن ، تح : طه عبد الحميد، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر، 1980 م ، ج 1 ، ص 10.

4 -ابن خلكان ، المصدر السابق ، ص 116.

5 - الأنباري ، أبو البركات ، مقدمة كتاب أسرار العربية، تح: بركات يوسف هبور ، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت ، لبنان، 1999 م، ط1، ص 13

وصار معيدا بالنظامية ، وكان يعقد بها مجالس الوعظ، ثم قرأ الأدب على يد أبي منصور الجواليقي، ولازم ابن الشجري حتى تبحر في علم النحو وصار من المشار إليهم في هذا العلم ، ودرس عليه خلق كثير وقد استفادوا منه وصاروا علماء،ويذكر ابن خلكان أنه لقي جماعة منهم[1]، وسمع الحديث عن أبي منصور بن محمد بن عبد الملك بن خيرون (ت 539 هـ) ، وأبي البركات عبد الوهاب بن المبارك الأنماطي، (ت 538 هـ) ، وغيرهم ، وحدث باليسير ، وروى عنه الحافظ أبو بكر الحازمي(ت 584 هـ) ، وابن الدُّبَيْثِيّ وطائفة[2]، له تصانيف كثيرة في شتى الفنون ، وتذكر كتب التراجم أنه انقطع في آخر حياته في بيته منشغلا بالعلم والعبادة[3]

مكانته العلمية:

كان الأنباري إماما صدوقا ، فقيها ، مناظرا، غزير العلم في شتى الميادين، متبحرا في علوم اللغة ، حجة في النحو، عارفا بعلم أحوال الرجال، والمطلع على مصنفاته العديدة يدرك سعة ثقافته في مختلف الفنون التي سادت في ذلك العصر وخاصة فنون العربية، ولقد كان لوجود المدارس– التي تعد ملتقى وقبلة العلماء– أثرا ظاهرا في ذلك، حيث التقى بالعديد من العلماء وأخذ عنهم واستفاد من علمهم، وقد أثر فيه أحد علماء النحو تأثيرا كبيرا جعله يتخصص في مادة النحو، وهذا العالم هو ابن الشجري[*] ، الذي لازمه طيلة حياته حتى برع وصار من المشار إليهم في النحو فكثرت مصنفاته النحوية ، وذاعت شهرته في هذا العلم ، حتى ارتبط اسمه بالنحو فنُسب إليه، فقيل : أبو البركات النحوي. وحسبه من التاريخ مكانة أن سارت كتبه في الآفاق وتدارسها الناس على مرّ الأجيال ، وغنيت بها المكاتب في كل زمان ومكان[4].

تدينه وورعه:

كان أبو البركات الأنباري متدينا ورعا، فقيها، درس الفقه الشافعي في المدرسة النظامية، وسمع بها الحديث وحدث باليسير، وكان إماما ثقة صدوقا، وفقيها مناظرا غزير العلم، عفيفا لا يقبل عطايا الخلفاء والأمراء، وكان يرضى بالكفاف من العيش، ويلبس الخشن من الثياب، وكان يعيش حياة الزاهدين ، معتمدا على أجرة دار

---

1 – ابن خلكان ، المصدر السابق ، ص 115.

2 – الأنباري ، أبو البركات ، مقدمة كتاب البيان في غريب إعراب القرآن، ص 7

3 – الأنباري ، أبو البركات ، مقدمة كتاب أسرار العربية، ص 15

[*] – هو هبة الله ابن علي (450 – 542) صاحب كتاب الأمالي المشهور، أديب ونحوي ، بغدادي، يعتبر من أشهر نحاة القرن الخامس والسادس الهجري ، وهو من تلاميذ ابن طباطبا.

4 – ينظر بغية الوعاة للسيوطي ، ومقدمة كتاب البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري

وحانوت مقدار أجرتهما نصف دينار في الشهر، وكان رحمه الله يلبس في بيته ثوبا خلقا، وكان له ثوب وعمامة من قطن يلبسهما يوم الجمعة[1].

وذكر بعض من ترجم له أن الخليفة المستضيء أرسل إليه خمسمئة دينار فردها، فقالوا له: اجعلها لولدك، فقال: "إن كنت خلقته فأنا أرزقه"[2].

وقيل إنه انقطع في آخر حياته في بيته مشتغلا بالعلم والتأليف والعبادة، وترك الدنيا ومجالسة أهلها واستمر على ذلك ، ولم يزل على سيرة حميدة حتى وافاه أجله[3].

ثناء العلماء عليه:

إن للسيرة الحميدة التي لازمت عالمنا الفذ طيلة حياته ، ولِما تميز به من شمائل حسنة ، ما جعله محل إعجاب وثناء العلماء الذين عرفوه أو ترجموا له، حيث أثنوا عليه ثناء يليق به من ناحيتي العلم والدين، ولا يعرف لأهل العلم فضلهم إلا أهل الفضل والعلم، وهذه بعض أقول العلماء التي تبين فضل هذا العالم ومكانته.

فقد نقل ابن قاضي شهبة في كتابه "طبقات اللغويين والنحويين" عن ابن الدُّبَيْثِيّ* أنه قال فيه : " هو الشيخ الصالح ، صاحب التصانيف الحسنة في النحو وغيره، كان فاضلا زاهدا....."[4]

كما نقل عن الموفق عبد اللطيف البغدادي قال : " لم أر في العُباد المنقطعين أقوى منه في طريقته ولا أصدق منه في أسلوبه، جِدٌ محض لا يعتريه تصنع، ولا يعرف الشرور ولا أهوال** العالم"[5].

وقد أثنى عليه ابن خلكان (ت 681 هـ) عندما ترجم له في كتابه وفيات الأعيان بقوله: " كان من الأئمة المشار إليهم في علم النحو ..... وتبحر في علم الأدب ، واشتغل عليه خلق كثير وصاروا علماء ، ولقيت جماعة منهم .... وكتبه كلها نافعة، وكان نفَسُه مباركا ما قرأ عليه أحد إلا وتميز"[6].

---

1 – الأنباري ، أبو البركات ، مقدمة كتاب أسرار العربية، ص 15

2 – السبكي ، طبقات الشافعية ، ج 4، ص 218، نقلا عن الأنباري، أبو البركات ، مقدمة كتاب الإغراب في جدل الإعراب. تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية ، سوريا، 1957 م، ص 9

3 – ابن خلكان ، مصدر سابق ، ص 116

* – ابن الدبيثي : (558 – 637 هـ) ، أحد المؤرخين النبلاء في العصر العباسي، له كتاب تاريخ بغداد ، يعتبر ذيل تاريخ بغداد للسمعاني.

4– الأنباري ، أبو البركات، مقدمة كتاب نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر، 1998 م، ص 4.

** – وردت هذه العبارة في طبقات الشافعية للسبكي : "السرور ولا أحوال العالم" بالسين والحاء المهملتين.

5 –الأنباري ، نزهة الألباء ،مصدر سابق ، ص 4.

6 – ابن خلكان ، وفيات الأعيان ، ص 115 – 116.

وقال عنه محمد شاكر الكتبي (ت 764 هـ)، في ترجمته له في كتابه المشهور فوات الوفيات: " كان إماما ثقة صدوقا غزير العلم، ورعا زاهدا تقيا عفيفا لا يقبل من أحد شيئا، وكان خشن العيش ، خشن المأكل، لم يلتبس من الدنيا بشيء"[1].

وذكره جلال الدين السيوطي (849 – 911 هـ) في كتابه بغية الوعاة فأثنى عليه في بداية ترجمته له بقوله: " الأنباري النحوي، المتفنن الزاهد الورع....." [2]إلى أن قال بعدما ذكر حياته : " وكان إماما ثقة صدوقا ، فقيها مناظرا، غزير العلم ، ورعا زاهدا عابدا، تقيا عفيفا، لا يقبل من أحد شيئا"[3].

مذهبه ونسبه النحوي:

يكشف لنا أبو البركات الأنباري عن نسبه النحوي كاملا في كتابه الموسوم بـ: " نزهة الألباء في طبقات الأدباء" وذلك في ترجمته لأستاذه " ابن الشجري" حيث ذكر رجال سنده النحوي ، وكل منهم بصري معروف فيقول :" وعنه أخذت علم العربية، وأخبرني أنه أخذه عن ابن طباطبا، وأخذه ابن طباطبا عن علي بن عيسى الربعي، وأخذه الربعي عن أبي علي الفارسي، وأخذه أبو علي الفارسي عن أبي بكر بن السراج، وأخذه ابن السراج عن أبي العباس المبرد، وأخذه المبرد عن أبي عثمان المازني، وأبي عمر الجرمي، وأخذاه عن أبي الحسن الأخفش، وأخذه الأخفش عن سيبويه وغيره"[4].

فهو يتصل إذن في النسب النحوي بأبي علي الفارسي عن طريق ابن الشجري، ويظهر أنه كان يعكف على مصنفاته ويدرسها لتلاميذه في المدرسة النظامية، إذ نجد بين مؤلفاته كتاب " حواشي الإيضاح" وهو من أهم مصنفات الفارسي.

والمطلع على كتب الأنباري في النحو لا يراوده شك في انتماء الرجل إلى المذهب البصري، إلاّ أنّ فطنته وتمكنه قاده إلى التفرد في معالجة المسائل النحوية والاتساع في القياس ، فلم يكن مقلدا ولا متعصبا حيث نراه يخالف بعض آراء المذهب التي تفتقر إلى أدلة مقنعة كما في كتابه الإنصاف مثلا فقد رجح مذهب الكوفيين في سبع مسائل وهي : المسألة العاشرة ، والثامنة عشرة، والسادسة والعشرون، والسبعون، والسابعة والتسعون،

1- الكتبي ، محمد شاكر، فوات الوفيات، ص 293

2 – السيوطي، جلال الدين، بغية الوعاة ، ص75.

3 – المرجع نفسه ، ص 76.

4 – الأنباري ، أبو البركات ، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص 349.

والواحدة بعد المئة، والسادسة بعد المئة. وبذلك يصبح بغداديا على شاكلة أبي علي ، فهو يجري في جمهور آرائه مع البصريين، ويفتح الباب لاختيار بعض آراء الكوفيين.

مصنفاته:

لقد صنف أبو البركات الأنباري العديد من الكتب والكتيبات والرسائل في المجالات اللغوية والنحوية، والفقهية والأصولية، والتاريخية وغيرها، فقد ذكر السبكي في كتابه " طبقات الشافعية الكبرى" : أن له في اللغة والنحو فقط ما يزيد عن الخمسين مصنفا.[1]

وأورد السيوطي في كتابه "بغية الوعاة" ستا وستين مصنفا في مختلف المجالات[2] ، ومنهم من زا على ذلك حتى أوصلها ابن العماد في كتابه "طبقات الشافعية" إلى ثمانين ومئة مصنف[3].

وسيكتفي البحث بذكر أهمها إنشادا للاختصار وهي:

مؤلفات نحوية:

1- الإنصاف في مسائل الخلاف بين نحاة الكوفة والبصرة، وهو الكتاب الذي يتناوله هذا البحث بالدراسة ، وقد خصص له مبحث مستقل للتعريف به.
2- البيان في غريب إعراب القرآن.
3- الإغراب في جدل الإعراب.
4- أسرار العربية.
5- ميزان العربية.
6- المرتجل في إبطال تعريف الجمل.
7- مسألة دخول الشرط على الشرط.
8- لمع الأدلة.
9- كتاب "لو" ، أو " تصرفات لو".
10- كتاب " كيف".

1 - الأنباري ، أبو البركات ، أسرار العربية، ص 16.
2 - السيوطي، جلا ل الدين، بغية الوعاة، ص 76.
3 - الأنباري ، أبو البركات، المرجع السابق، ص 16

11- كتاب "ما".

12- شفاء السائل في بيان رتبة الفاعل.

13- عقود الإعراب .

14- كتاب " كلا" و "كلتا".

15- المعتبر في الفرق بين الوصف والخبر.

مؤلفات صرفية:

1- كتاب الألف واللام.

2- كتاب ألفات القطع والوصل.

3- البيان في جمع " أفعل" أحق الأوزان.

4- حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود.

5- الزهور في الصرف.

6- كتاب فعلت وأفعلت.

7- الكلام على " عصي" و"مغزو" من الناحية الصرفية.

8- الوجيز في التصريف.

9- كتاب " يعفون".

مؤلفات وشروحات لغوية:

1- الأضداد.

2- الألفاظ الجارية على لسان الجارية.

3- البلغة في أساليب اللغة.

4- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث.

5- تفسير غريب المقامات الحريرية.

6- حواشي " الإيضاح" لأبي علي الفارسي.

7- كتاب " حيص بيص".

8- ديوان اللغة.

9- زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والظاء.

10- شرح ديوان الحماسة.

11- شرح السبع الطوال.

12- شرح المقبوض في العروض.

13- شرح ديوان المتنبي.

14- شرح مقصورة ابن دريد.

15- بغية الطالب في شرح مقدمة أدب الكاتب.

مؤلفات دينية:

1- الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى.

2- بداية الهداية في الفروع.

3- التفريد في كلمة التوحيد.

4- الفصول في معرفة الأصول.

5- النور اللائح في اعتقاد السلف الصالح.

6- هداية الذاهب في معرفة المذاهب.

مؤلفات متفرقة:

1- تاريخ الأنبار.

2- الجمل في علم الجدل.

3- التنقيح في مسلك الترجيح في الخلاف .

4- الجوهرة في نسب النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه العشرة.

5- الحظ على تعلم العربية.

6- لباب الآداب.

7- اللمعة في صنعة الشعر.

8- نزهة الألِبَّاء في طبقات الأدباء.

– شعره:

– كان الأنباري – رحمه الله تعالى – ينظم الشّعر كغيره من العلماء الذين رزقوا قريحة شعرية، وقد ذكر بعضهم أنّ له ديوان شعر [1]، غير أنّ ذلك يحتاج إلى إثبات، والظاهر أنّه كان ينظم أبيات أو مقطوعات على غرار العلماء والأدباء الذين ينظمون بعض القصائد والمقطوعات في مناسبات مختلفة ومن شعره الذي يحث فيه على طلب العلم:

العلم أوفى حليةِ ولباسٍ والعقل أوفى جنّةِ الأكياسِ

كن طالبا للعلم تحيا فإنّما جهل الفتى كالموت في الأرماسِ

وَصُن العلوم عن المطامع كلِّها لترى بأنّ العزَّ عِزُّ الباسِ

والعلم ثوب والعفاف طِرازُه ومطامع الإنسان كالأدناسِ

والعلم نور يُهتدى بضيائه وبه يسود الناسُ فوق الناسِ.

وفاته:

توفي أبو البركات الأنباري – رحمه الله– ليلة الجمعة تاسع شعبان سنة سبع وسبعين وخمسمئة هجرية ببغداد، ودفن بباب أبرز وهي إحدى مقابر بغداد .[2]

1– الأنباري، مقدمة كتاب أسرار العربية، ص 15.

[2] – ابن خلكان، مصدر سابق، ص 116

التعريف بكتاب الإنصاف في مسائل الخلاف (بين النحويين الكوفيين والبصريين):

– إن كتاب الإنصاف يعدّ أول كتاب وصل إلينا من نوعه، وقد ألّفه الأنباري لكبار تلامذته والمشتغلين عليه بعلم العربية بالمدرسة النظامية، تلبية لطلبهم، وهو كتاب لطيف، يشمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويّي البصرة والكوفة، على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة. [1]

– حيث كان يذكر المسألة ويعرض أقوال كل فريق وأدلتهم، ثم ينقد أدلة كل فريق على حدة، وفي الأخير يبدي رأيه في المسألة بما ترجّح عنده من أدلة.

– وقد جمع فيه مؤلفه واحدا وعشرين ومئة مسألة خلافية، رجّح فيها مذهب البصريين، لا على سبيل التعصّب ولكنه كان يرى أن مذهبهم أكثر تحقيقا، يقول في ذلك: «وذكرتُ من مذهب كل فريق ماعتمد عليه أهل التحقيق، واعتمدت في النصرة على ما أذهب إليه من مذهب أهل الكوفة أو البصرة على سبيل الإنصاف، لا التعصّب والإسراف». [2]

1– ينظر، الأنباري أبو البركات، مقدمة كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، تح، محمد محي الدين دار الطلائع، القاهرة، مصر، 2009م، دط، ج1، ص 25.

2– المرجع نفسه، ج1، ص 25.

قائمة

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

قائمة المصادر:

1. الأنباري أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر، 2009م، دط.

قائمة المراجع:

– قائمة التفاسير:

1. ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، تح: أحمد إبراهيم زهوة، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2004م، ط1.
2. الشنقيطي محمد الأمين، أضواء البيان، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنوّرة، 2013م، ط1.
3. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 2005م، ط1.

– قائمة المعاجم:

1. ابن فارس، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1979م، دط.
2. ابن منظور، لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر، لبنان، ط1،(د. ت).
3. الأزهري، تهذيب اللغة، تح: أحمد مخيمر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2004م، ط1.
4. الخليل بن أحمد، معجم العين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 2005م، ط2.
5. الزبيدي، تاج العروس، تح: عبد المنعم إبراهيم، وكريم محمود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2007م، ط1.
6. الفيروز أبادي، القاموس المحيط، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1983م، دط.

– قائمة باقي المراجع:

2. ابن خلكان، وفيات الأعيان، تح: يوسف علي طويل، ومريم قاسم طويل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1998م، ط1.

3. أكرم الحميداوي، التأويل النّحوي عند الفخر الرازي، (رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب بجامعة الكوفة. 2008).
4. الأنباري أبو البركات، أسرار العربية، تح: بركات يوسف هبور، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان، 1999م، ط1.
5. الأنباري أبو البركات، الإغراب في جدول الإعراب، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، سوريا، 1957م، دط.
6. الأنباري أبو البركات، البيان في غريب إعراب القرآن، تح: طه عبد الحميد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1980م، دط.
7. الأنباري أبو البركات، لمع الأدلة، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، سوريا، 1957م، دط.
8. الأنباري أبو البركات، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1998م، دط.
9. الجرجاني، التعريفات، دار الطلائع، تح: محمد علي أبو العباس، القاهرة، مصر، 2014م، دط.
10. جلال شمس الدين، التحليل اللغوي عند الكوفيين، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1994م، دط.
11. السيوطي جلال الدين، الإقتراح في علم أصول النّحو، تح: أحمد سليم الحمصي، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، لبنان، 2016م، ط2.
12. السيوطي جلال الدين، بغية الوعاة، تح: محمد إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، دس، دط.
13. عبد الأمير الورد، المدارس النحوية بين التصوّر والتصديق، المكتبة العصرية، بغداد، ط1.
14. عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم (رسالة دكتوراه، أجيزت من كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، (1980-1981م)، مكتبة الرشد للنّشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 1984م، ط1.
15. علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة، 2006م، ط1.
16. الكتبي محمد شاكر، فوات الوفيات، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، 1973م، دط.
17. كريم الخالدي، نظرية المعنى في الدراسات النحوية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2014م، ط2.
18. محمد خان، أصول النحو العربي، مطبعة جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012م، دط.
19. محمد عيد، أصول النّحو العربي، عالم الكتب للطباعة والنّشر، القاهرة، مصر، 1989م، ط4.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات:

العنوان	الصفحة
بسملة	
شكر وتقدير	
مقدمة	**أ-ج**
تمهيد:مباحث نظرية حول التأويل النحوي.....	**4-11**
مفهوم التأويل.....	**5**
1: تعريف التأويل لغة	**5**
أ- لفظة التأويل في المعاجم العربية.....	**5**
ب- لفظة التأويل في القرآن الكريم.....	**6**
2: تعريف التأويل اصطلاحا.....	**8**
أ - التأويل في اصطلاح الفقهاء والأصوليين.....	**8**
ب - التأويل في اصطلاح المفسرين:.....	**9**
ج - التأويل في اصطلاح النحاة (التأويل النحوي).....	**9**
الفصل الأول: نطاق وأسباب التأويل عند أبي البركات الأنباري.	**12-27**
المبحث الأول: نطاق التأويل عند الأنباري.....	**13**

المطلب الأول: الفصاحة	**13**
1- القرآن الكريم:	**13**
2- الكلام العربي السليقي الذي لم يشُبْهُ لحن.....	**13**
المطلب الثاني: صحة النقل.....	**14**
1- الكلام على السند.....	**15**
2- الاحتجاج بكلام مجهول القائل.....	**15**
المطلب الثالث: شرط الكثرة.....	**16**
1- نصوص موافقة للقواعد.....	**17**
2- نصوص مخالفة للقواعد.....	**17**
أ- نصوص قليلة جدا أو شاذة.....	**17**
ب- نصوص كثيرة.....	**17**
ج - نصوص قليلة.....	**18**
المبحث الثاني: أسباب التأويل عند الأنباري.....	**19**
المطلب الأول: السبب التقعيدي.....	**19**
المطلب الثاني: السبب المعنوي.....	**24**
الفصل الثاني:أساليب التأويل وأدلته عند أبي البركات الأنباري.....	**55-28**
المبحث الأول: أساليب التأويل النحوي عند الأنباري.....	**29**
المطلب الأول: أساليب تأويل النصوص المخالفة لقواعد التصرف الإعرابي.....	**29**

أولا: الحذف والتقدير.....	**29**
1- الحذف.....	**30**
2- التقدير بدون حذف.....	**37**
ثانيا: التأويل بالتضمين.....	**39**
ثالثا: التأويل بالزيادة	**40**
رابعا: التأويل بالحمل على التوهم و الغلط.....	**42**
خامسا: التأويل بالحمل على الموضع.....	**43**
سادسا: التأويل بالعطف على ظاهر اللفظ دون المنعى.....	**44**
المطلب الثاني : أساليب تأويل النصوص المخالفة لقواعد الترتيب.....	**45**
أسلوب التقديم و التأخير	**45**
المطلب الثالث: أساليب تأويل النصوص المخالفة لقواعد التطابق	**47**
أسلوب الحمل على المعنى	**47**
المبحث الثاني: أدلة التأويل عند الأنباري.....	**48**
المطلب الأول: دليل إيراد النظير.....	**48**
المطلب الثاني: دليل السياق	**53**
المطلب الثالث : دليل المشابهة	**55**
الخاتمة	**57-56**
الملحق	**67-58**

قائمة المصادر والمراجع	70–68
فهرس الموضوعات	75–71